الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر
بسكرة

# دور المشاركة السياسة في هندسة التحول الديمقراطي في ظل الربيع العربي - الجزائر - 2012-2014-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماسترفي العلوم السياسية
تخصص : انظمة سياسية مقارنة و الحوكمة.

**من إعداد الطالبة:**
- بلباهي رحيمة

**اشراف الاستاذة :**
* بدري ابتسام

**لجنة المناقشة**

| الاسم و اللقب | الصفة |
|---|---|
| | رئيسا |
| بدري ابتسام | مشرفا ومقررا |
| | مناقشا |
| | |

**السنة الجامعية : 2014/2013**

# مقدمة

تعد المشاركة السياسية ركيزة أساسية للديمقراطية، يتوقف تطور هذه الأخيرة و نموها على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب و طبقاته و جعله حقا يتمتع به الفرد. كما أن المشاركة السياسية الفعالة و الهادفة هي التي تخلق معارضة قوية، و بالتالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية و ترسيخها، و تحولها إلى ممارسة يومية عند الشعب.

و قد كانت الديمقراطية انعكاسا لمحاولات بذلتها مجتمعات الحضارات القديمة,وان كان ذلك لا يعني ان البشرية قد نجحت في تطبيق الانتخاب على نحو مثالي منذ اول وهلة اذ تطلب ذلك فترة ليست بالقصيرة,الى ان اصبح اليوم لايوجد اي مجتمع ايا كانت ايديولوجيته ينكر عاى افراده الحق في ادارة شؤونه العامة عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة,ومن ثم فان اختيار المحكومين للحكم عن طريق الانتخابات,مرتبط ارتباطا وثيقا بتطور فكرة الديمقراطية فخلال مدة طويلة كان الحكام يفرضون على المحكومين كما تفرض على هؤلاء عائلاتهم او اسماؤهم او مناخ بلادهم.

فلا شك ان الانتخابات تعتبر الوسيلة الشرعية الوحيدة المعبرة عن الارادة العامة في اختيار الحكام في كل الديمقراطيات المعاصرة.

وهذا ما عرفته البلدان العربية في الاونة الاخيرة ،بحيث تمر البلدان العربية في السنوات الاخيرة موجة من الإصلاحات السياسية و التحولات الديمقراطية نتيجة لثورات شعبية افرزت جملة من التحديات على مستوى البنى السياسية,والاقتصادية والاجتماعية والثقافية,لانها اصطدمت بالواقع الذي ظل لمدة طويلة حبيس انظمة حكم شمولية تسلطية قائمة على دكتاتورية الحزب الواحد و الشرعية الثورية,وقيادة كارزمية,ونخبة محدودة العدد تحتكر مجريات الحياة السياسية و الاقتصادية غير ان اللافت للانتباه,هوتاخر المد الديمقراطي في الوطن العربي رغم الاصلاحات التي بادرت بها بعض الدول منذ نهاية القرن الماضي على غرار الجزائر.

ان تعطش الشعوب العربية الى الحرية والمشاركة في اتخاذ القرارات وتاسيس الحكم الراشد,بعد المعاناة الطويلة من ويلات الاستعمار وتسلط الحكام بعد الاستقلال يجعل من الاصلاح السياسي مطلبا شعبيا,وعاملا للاستقرار,وتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية و الاجتماعية,هذا المطلب الذي اخذ احيانا شكلا عنيفا ومواجهات دامية,كما حدث في الجزائر1988م واليوم يحدث في تونس,مصر,اليمن,وسوريا.

ونظرا للاوضاع الداخلية والدولية الراهنة,تجعل من الخيار الديمقراطي خيارا لا مفر منه بالنسبة لجميع البلدان العربية,وهو مايستوجب البحث و التفكير في الحلول

والاستراتجيات الناجعة من اجل بناء سياسية تعبر فعلا عن الارادة الشعبية و ترقى بمستوى الوعي بالحريات و المواطنة,بعيدا عن التبعية للعالم الخارجي.

ومهما يكن من امر, فان الوطن العربي يتجه عموما نحو بلورة انماط سياسية جديدة للحكم و الخروج من "ازمة" الثقافة السياسية التي كانت سائدة منذ تحقيق الاستقلال وبناء مؤسسات الدولة .و الجزائر على غرار العديد من البلدان العربية شهدت هي الاخرى حراكا شعبيا في 2011م لاقامة اصلاحات سياسية في ظل جملة من التحديات و المعوقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...

منذ ان كرس دستور 23فيفري1989م النظام الديمقراطي و التعددية السياسية بصفة رسمية لا يزال النظام السياسي الجزائري يبحث عن صيغة ديمقراطية مناسبة لاكتساب شرعية مقبولة من طرف جميع القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع لان الديمقراطية لا تعني مجرد اقرار بالتعددية,ولكنها تعني كذلك مجموعة من الاجراءات و القواعد,تصب كلها في اعطاء فرصة للمواطنيين للتعبير عن افكارهم بكل حرية

كما انها تعني كذلك القيام باصلاحات ادارية واقتصادية واجتماعية مكملة للاصلاحات السياسية باعتبار ان الديمقراطية هي مشروع مجتمع متكامل.

ولهذا كانت التعديلات الدستورية هي الوسيلة التي ستحقق الانتقال الديمقراطي,فان الحديث مركز اليوم على اعادة النظر في طبيعة الانظمة العربية اكثر منه على ترقية الحقوق والحريات.

وعلى هذا المنوال ,فقد اجمعت الطبقة السياسية و الشخصيات الوطنية.على ضرورة اعادة النظر في طبيعة النظام السياسي الجزائري, كما يبحث عن منافذ تتوالى والتغيرات الجديدة.

و على هذا الاساس يمكن طرح الاشكالية التالية:

**_الى اي مدى ساهمت الاصلاحات السياسية في تحقيق الاستقرار والتحول الديمقراطي في الجزائر؟**

وتندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن اجمالها فيما يلي:

_هل تجسيد الديمقرطة يعود للمشاركة الحقيقية في اختيار الحكام؟

_فيما تتمثل التعديلات الدستورية والاصلاحات السياسية في الجزائر؟ وهل فعلا تم تجسيدها على ارض الواقع؟

_ما العوامل الفعلية المؤدية للحراك الشعبي العربي؟وما واقع الجزائر منها؟

**الفرضيات:**

وللإحاطة بالاشكالية و التساؤلات المطروحة نفترض جملة من الفرضيات:

-ان اعطاء المواطنين الفرص المتكافئة للمشاركة في صياغة شكل الحكم من اهم المبادئ التي تجسد الديمقراطية.

-كلما اقتصرت الاصلاحات السياسية على مجالات دون اخرى اهمها الدستور كلما تضاءلت قدرتها على احداث التغير و اصلاح الانظمة.

-اعلان الجزائر لجملة من الاصلاحات و التعديلات الدستورية هي قراءة لوضع اكثر استقرار لمواجهة التحيديات الراهنة

**اهمية الموظوع**:

تكمن اهمية الموضوع في الجانبين التاليين:

_تعتبر كل من المشاركة السياسية و التحول الديمقراطي من المفاهيم الجديدة التي اخذت اهتمام واسع على المستوى الاقليمي و المحلي.

_ كما ان موضوع الاصلاحات السياسية هو الاخر يعد من الدراسات التي اهتم بها في مجال الدراسات السياسية,لانه يساعد في دراسة واقع الاصلاحات السياسية في الجزائر.

**اسباب اختيار الموضوع**:

هناك مجموعة من الاسباب الذاتية والموضوعية التي ادت بنا الى اختيار الموضوع:

**الاسباب الذاتية**:الرغبة في معرفة واقع الاصلاحات السياسية في الجزائر و مدى قدرتها على تحقيق الاستقرار.

**الاسباب الموضوعية**:من اهم الاسباب الموضوعية التي ادت بنا الى اختيار الموضوع ,

مواكبته للاحداث الراهنة ,ومن المواضيع التي مازالت تطرح على الساحة المحلية والاقليمية المتمثلة في الجزائر والربيع العربي.

**اهداف الدراسة:**

_التعرف على اهمية المشاركة السياسية في ترسيخ مبادئ الديمقراطية

-الوقوف على ابرز المؤسسات الرسمية في الجزائر التي تلعب دور هام في تحقيق الاصلاح السياسي

-التعرف على كيفية مساهمة الاصلاحات السياسية في تحقيق الاستقرار للدولة

-التعرف على واقع الاصلاحات السياسية في الجزائر

**مناهج واقترابات الدراسة:**

لدراسة هذا الموضوع اعتمدنا على **منهج دراسة الحالة** باعتبار الجزائر من اهم الدول التي بادرت بوضع تعديلات واصلاحات سياسية تجعل منها منفذا لتحقيق استقرارها نظرا للظروف الاقليمية والمحلية,مع الاستعانة **بالمنهج التاريخي** من خلال التطرق لفترة معينة تم فيها وضع قواعد وتعديلات دستورية تنقل الجزائر الى مرحلة اخرى من مراحل التعددية السياسية.

اقتراب تحليل المضمون الذي يظهر استخدامه في دراسة الاصلاحات و التعديلات الدستورية التي تستخدم كوسائل لاستقرار الوضع القائم اواحاث تغير في اساليب الحكم والادرة والتسير.

**صعوبات الدراسة**:

من اهم الصعوبات التي واجهتنا في الدراسة هو التحدث عن الجزائر و الربيع العربي ,الذي يعتبر تناوله حديث ,وهذا يقلل المراجع و الاعتماد اكثر على الانترنت ,وكذلك الغوص فيه يطرح باستمرار تساؤلات لا متناهية مما يجعل الصعوبة في تحديد الاجابات و اقفال البحث .باعتبار ان الربيع العربي لم يتوقف و يترك الجزائر دائما محور الغموض حوله.

**تقسيم الدراسة** :

للاحاطة بمختلف الجوانب والاهداف المسطرة لهذا الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول الفصل الاول يتناول الاطار المفاهيمي للدراسة ,والذي يضم ثلاث مباحث,المبحث الاول يتناول ماهية المشاركة السياسية ,الذي يدرس فيها مفهوم وميكانزمات المشارك السياسية واهم دوافعها ,اما المبحث الثاني تناولنا فيه الاطار المفاهيمي للتحول الديمقراطي,حيث ابرزنا مفهومه و انماطه والمراحل التي تمر بها عملية الدمقرطة ,اظافة المداخل النظرية التي تفسر التحول الديمقراطي ,وفي المبحث

الثالث تناولنا العلاقة التي تكمن بين المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي من خلال تاثير كل من الانتخابات و المجتمع المدني و الاعلام والراي العام في عملية الدمقرطة.

اما الفصل الثاني الذي كانت فية دراسة حالة الجزائر, حيث تناولنا أهم التعديلات والإصلاحات الدستورية في المبحث الاول ,مبرزين في ذلك عوامل اقرار هذه الإصلاحات واالتعديلات ,اما المبحث الثاني درسنا التشريعات الجزائرية 2012م وما نتج منها مرورا الى رئاسيات 2014م واهم سيناريوهاتها ونتائجها هي الاخرى.

وفي الفصل الثالث والاخير فكانت الدراسة تتمحور حول واقع الجزائر في ظل التغيرات الاقليمية الربيع العربي ,الذي تناول دور الربيع العربي في برمجة الاصلاحات السياسية الداخية في الجزائر وتاثيره عليها نظرا لنتائجه الاولية التي قيمت بالنتائج السلبية.

# شكر وعرفان

أتوجه بالشكر والحمد لله عز وجل الذي أمدني بالقوة والصبر على مواصلة هذا العمل وإتمامه.

وأتقدم بجزيل الشكر وكامل العرفان للأستاذ الكريمة على إشرافه المميز وتوجيهاته المفيدة وملاحظاته القيمة.

كما لا يفوتني ان اتقدم بالشكر الى كل من ساهم في اعداد هذه المذكرة والى كل بجامعة محمد خيضر بسكرة.

فخالص الشكر و العرفان و الامتنان لكل من ساعدنا على انجاز هذا العمل ، فإلى كل هؤلاء تحية طيبة .

## مقدمة

## الفصل الاول:الاطار المفاهيمي للدراسة

### المبحث الاول:ماهية المشاركة السياسية

المطلب الاول:مفهوم المشاركة السياسية

المطلب الثاني:ميكانزمات المشاركة السياسية

المطلب الثالث:دوافع المشاركة السياسية

### المبحث الثاني:الاطار النظري والمفاهيمي للتحول الديمقراطي

المطلب الاول:مفهوم التحول الديمقراطي

المطلب الثاني:انماط و مراحل التحول الديمقراطي

المطلب الثالث:المداخل النظرية المفسرة لعملية الدقرطة

### المبحث الثالث:علاقة المشاركة السياسية بعملية التحول الديمقراطي

المطلب الاول:تاثير الانتخابات على عملية التحول الديمقراطي

المطلب الثاني:دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي

المطلب الثالث:دور وسائل الاعلام و الراي العام في عملية التحول الديمقراطي

## الفصل الثاني:تاثيرتشريعات2012ورئاسيات 2014في تفعيل الاصلاحات السياسية في الجزائر

### المبحث الاول:التعديلات الدستورية و الاصلاحات السياسية في الجزائرم_(2012)

المطلب الاول: ظروف اقرار تعديلات الدستورية 2012م

المطلب الثاني: تنظيم السلطات في ظل التعديلات والاصلاحات السياسية (2008م_2012م)

المطلب الثالث:الملامح العامة للاصلاحات السياسية2011م

### المبحث الثاني:تشريعات 2012م وفقا للاصلاحات المبرمجة

المطلب الاول: نتائج الانتخابات التشريعية وفوز حزبي النظام

المطلب الثاني: اقرار مشاركة المراة في المجالس المنتخبة

المطلب الثالث:نكسة الاحزاب الاسلامية الغير متوقعة

## المبحث الثالث:رئاسيات 2014م

المطلب الاول:المترشحون للانتخابات الرئاسية 2014

المطلب الثاني:سيناريوهات الحملة الانتخابية و التساؤلات حول دور المؤسسة العسكرية فيها

المطلب الثالث:نتائج الانتخابات الرئاسية وازمة احتكار السلطة

# الفصل الثالث:الجزائر في ظل التحولات الاقليمية العربية"الربيع العربي"

## المبحث الاول: ماهية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية"الربيع العربي"

المطلب الاول:اصل تسمية ربيع العربي

المطلب الثاني:عوامل الحراك الشعبي العربي

المطلب الثاني:اهداف الربيع العربي

## المبحث الثاني:تصورات الجزائر للحراك الشعبي

المطلب الاول:المساعي الجزائرية في ظل المعطيات الرهنة

المطلب الثاني:نتائج الاولية للربيع العربي وانعكاسها محليا على الجزائر

المطلب الثاني:تراجع التيار الاسلامي اقليميا ومحليا

# الخاتمة

لقد كان الاعتراف للأفراد بالمشاركة السياسية كحق في الأنظمة الديمقراطية ، نصت عليها في معظم الدساتير و المواثيق الإقليمية و الدولية ، وكثمرة للنضال الطويل للشعوب و تضحياتها المستمرة لنيل حقوقها الشرعية و تمكينها من التعبير عن إرادتها الحقيقية و الذي كان بفعل انتشار العديد من المذاهب الفكرية التحررية التي استندت الى تحولات ديمقراطية سادت معظم دول العالم بداية من أوربا الشرقية وصولاإلى المنطقة العربية مؤخرا وكل هذا لضمان كرامة و رفاهية الانسان والمواطن .

و هذا الفصل يوضح لنا أبرز نقاطه والمتمثلة في :

## المبحث الأول : ماهية المشاركة السياسية

تعد مشاركة أفراد المجتمع في إدارة الشؤون العامة للدولة من الحقوق الأساسية التي حرصت على تأكيدها في الوقت الحاضر المواثيق الدولية كافة و في مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 م ، الذي أكد على حق كل فرد في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده مباشرة بواسطة ممثلين يختارون اختيارا حرا و من خلال هذا المبحث و فروعها المتعددة سنتطرق في هذا المفهوم :

### المطلب الأول : مفهوم المشاركة السياسية

من خلال المشاركة يمكن أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية والاجتماعية و الاقتصادية لمجتمعه ، بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة على أن تتاح الفرصة لكل مواطن لكي يسهم في وضع هذه الأهداف و تحديدها و التعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها ، لذلك بداية نقوم بالتعرف على مفهوم المشاركة السياسية و مراحلها :

تعريف المشاركة السياسية

يعتبر مفهوم المشاركة السياسية من المفاهيم الغير متفق عليه ، ومثار جدل كبير بين الباحثين ومحللي السياسية ، حتى انهم يعتبرونه من المصطلحات التي يمكن أن تكتب معان عديدة ، بحيث يصبح غير ذي جدوى في النهاية ، إلا أن هناك عدة تعريفات لبعض الباحثين[1] :

[1] _ مكي ثروت,الاعلام والسياسية"وسائل الاتصال والمشاركة السياسية",القاهرة,عالم الكتب والنشر,ط1,2005م,ص65

- تعريف **" صمويل هنتغتون "** و **" جورج دومينجيه "** Samuel- and Jorge dominguez huntington – في دراسته عن التنمية السياسية – و يذهبان فيه إلى القول بأن المشاركة السياسية ما هي " إلا نوع من النشاط ، يقوم به المواطنين العاديون ، بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي» .

2 –ويعرف" **نورمان ناي** " و **" سيدني فريا** " Norman and Sydney . المشاركة السياسية على انها" تلك الأنشطة المشروعة التي يمارسها المواطنون العاديون ، بهدف التأثير في عملية اختيار أشخاص الحكام و ما يتخذونه من قرارات " . و بهذا المعنى يتفق هذا التعريف مع سابقه من ناحية ، و يختلف معه من ناحية أخرى . وجه الاتفاق يتمثل في التركيز على أنشطة المواطنين العاديين دون محترفي السياسة . في حين يتضح وجه الاختلاف في نقطتين : إحداهما تتعلق بنوعية النشاط الذي تمارسه الجماهير ، و هو في هذا التعريف يقتصر على الانشطة المشروعة وحدها . أما النقطة الثانية فتتمثل في التأكيد على أن نشاط الجماهير يقتصر على التأثير في عملية صناعة القرار السياسي وحدها بل يشمل أيضا عملية اختيار الحكام أنفسهم .(65)

أما التعريف الثالث فقد ورد في تحليلات " ميرون فنير " وتتمثل المشاركة السياسية بمقتضاه في " أي عمل تطوعي – موفق أو فاشل ، منظم أو غير منظم ، مؤقت أو مستمر ، مشروع أو غير مشروع – ينبغي التأثير في : اختيار السياسات العامة ، أو اختيار القادة السياسين في أي من مستويات الحكم المحلية أو القومية .

بناء على ذلك يتضح لنا ثمة عناصر مشتركة بين هذه التعريفات الثلاث ، و وجهت نظرها في هذا المشاركة السياسية – كنوع من النشاط أو الأفعال – لما يقتصر فقط على الأنشطة التطوعية وحدها ، بل تشمل أيضا بعض الأفعال الرسمية الأخرى .

ويمكن من خلال ذلك تعريف المشاركة السياسية على انها:

" المشاركة السياسية عملية اجتماعية – سياسة طوعية و رسمية – تتضمن سلوكا منظما مشروعا متواصلا – يعبر عن اتجاه عقلاني رشيد ، ينم عن ادراك عميق لحقوق المواطنة و واجباتها ، وفهم واع لأبعاد العمل الوطني و فعاليته – من خلالها يباشر المواطنين أدوارا وظيفية فعالة و مؤثرة في ديناميات الحياة السياسية و مخرجاتها ، سواء من حيث اختيار الحكام و القيادات السياسية في شتى المستويات ، أم تحديد الغايات العليا للمجتمع و وسائل تحقيقها ، أم المعاونة في إدارة آليات العمل السياسي و تشكيله ، فضلا عن تنفيذه و متابعته بالمتاح أو المتحدث من فعاليات الرقابة و الضبط و التقويم[1]. (67)

[1] -ثروت مكي,مرجع سابق,ص(67,65)

مراحل المشاركة السياسية

و تتضمن في مجملها أربعة مراحل أساسية و هي كالآتي .

أ - الإهتمام السياسي : و يندرج هذا الاهتمام من مجرد الاهتمام او متابعة الاهتمام بالقضايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر ن بالاضافة إلى متابعة الأحداث السياسية حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسة مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم في العمل . و تزداد وقت الأزمات أو في أثناء الحملات الانتخابية .

ب -المعرفة السياسية : و المقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي أو القومي مثل : أعضاء المجلس المحلي و أعضاء مجلس الشعب و الشورى بالدائرة و الشخصيات القومية كالوزراء .

ت -التصويت السياسي : ويتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم و المساندة المادية من خلال تمويل الحملات و مساعدة المرشحين أو بالمشاركة بالتصويت .

ث -المطالب السياسية : و تتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية و تقديم الشكاوى و الالتماسات و الاشتراك في الأحزاب و الجمعيات التطوعية و توجد المشاركة في كافة الأنظمة السياسية على اختلافها و إن كانت بالطبع تبدو أكثر وضوحا و صراحة في التعبير عن نفسها الأنظمة الديمقراطية التي تتيح مساحات أكبر من الحرية واحتراما لمنظومة حقوق الانسان و انتخابات دورية حرة و تنافسية و بالتالي تتيح قدرا كبيرا لمشاركة المواطن بشكل فاعل في الحياة السياسية .

كما يذهب البعض إلى القول أن المشاركة تكون ذات أهمية بالقدر الذي تؤثر فيه على الحكومات فعلا و ليس فقط بالذهاب إلى صندوق الاقتراع .[1]

## المطلب الثاني : ميكانيزمات المشاركة السياسية

هناك وسائل متنوعة للمشاركة في الحياة السياسية ، و تتفاوت على حسب أهميتها و فعاليتها ، مشروعيتها و عدم مشروعيتها ، و مدى المشاركة السياسية التي تختلف و تتنوع داخل المجتمع الواحد ، و تختلف عادة من مجتمع إلى آخر و من نظام سياسية إلى آخر ، و ذلك تماشيا مع مقتضيات التطور ، أو وفقا لمستوى التطور و لعلى هذا المطلب يوضح ما يلي :[2]

[1] _ رضوان زياد,"التحول الديمقراطي:اشكاليته ومراحله",2012-02-02من الموقع www.almulraka.net/showmoqual.php.

[2] -نداء صادقي شريفي,"تجليات العولمة على التنمية السياسية",الاردن,دار جهينة,2007,ص 100,

مستويات المشاركة السياسية

لما كانت المشاركة السياسية تعني بصفة عامة تلك الأنشطة الاختيارية أو التطوعية التي يسهم المواطنون من خلالها في الحياة العامة ، فإنّ هذه المستويات لمشاركة المواطنين في الحياة العامة تختلف من دولة لأخرى و من فترة لأخرى في الدولة نفسها , و يتوقف ذلك على مدى توفر الظروف التي تتيح المشاركة أو تقيدها ، وعلى مدى اقبال المواطنين على الاسهام في العمل العام ، و نجد هناك أربعة مستويات للمشاركة السياسية تتمثل في :

1 - المستوى الأعلى : و هو **ممارسوا النشاط السياسي** :

و تتمثل في عضوية منظمة سياسية ، و التبرع لمنظمة أو مترشح ، و حضور الاجتماعات و يشمل هذا المستوى من تتوافر فيهم ثلاث شروط من ستة ، السياسة بشكل متكرر ، و المشاركة في الحملات الانتخابية ، و توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي ، و لذوي المناصب السياسية أو للصحافة ، و الحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد .

2 - المستوى الثاني : **المهتمون بالنشاط السياسي** :

و يشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات و يتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

3 - المستوى الثالث : **الهامشون في العمل السياسي** :

و يشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية و لا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي و لا يخصصون أي وقت أو موارد له ، و إذا كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور .

4 - المستوى الرابع : **المتطرفون سياسيا** :

و هم أولئك الذين يعملون خارج الاطر الشرعية القائمة ، و يلجئون إلى أساليب العنف ، و الفرد الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة أو اتجاه النظم السياسية بصفة خاصة إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة و ينظم إلى صفوف اللامبالين ، و إما أن يتجه إلى استخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة و العنف . [1]

[1] -نداء صادقي الشريفي,"تجليات العولمة على التنمية السياسي",مرجع سابق,ص 100.

مدى المشاركة السياسية

يتوقف المدى الذي يشترك فيه المواطن في العمل السياسي على اهتمامات المواطن بالدرجة الأولى ، و على المناخ السياسي ، فكريا و ماديا و اجتماعيا ، الذي يسود في المجتمع ، ففي المجتمعات الغربية تعتبر المشاركة السياسية واجبا مدنيا على المواطنين ، و كلما زادت المشاركة كان كذلك دليلا على صحة المناخ السياسي وسلامته ، فالمشاركة تعتبر أفضل وسيلة لحماية المصالح الفردية و في بعض المجتمعات تتمثل أعلى مستويات المشاركة في الانتخابات على الرغم من أن نتائج الانتخابات تختلف إلى حد بعيد من بلد إلى آخر .

كما أن مدى المشاركة يتفاوت طبقا للتعليم و المهنة و الجنس و الديانة و محل الإقامة و الشخصية و المحيط الثقافي ، فكلما زاد مستوى التعليم زادت المشاركة كما أن المشاركين من الرجال هم أكثر من المشاركات من النساء ، وكذلك المشاركين من قاطني المدن أكثر من قاطني القرى ، كما تزداد المشاركة بين المشتركين في عضوية الجماعات أو المنظمات المختلفة .

و هذه الخصائص ليست ثابتة و لا تشكل قاعدة عامة ، فمثلا رجل ينتمي للطبقة العامة قد لا يحظى بتعليم عال بعد الدراسة الثانوية ، و لكنه من المحتمل أن ينتمي لنقابة عمالية ، و بالمثل تنتمي للطبقة الوسطى قد تكون حظيت بقسط من التعليم بعد المرحلة الثانوية ، غير أنها لا تنتمي إلى نقابة عمالية ، و في كلتا الحالتين تكون هذه السمات متعارضة و من الصعب تشكيل نمط معين يوضح الأهمية النسبية لكل منهما .

و على الرغم من ذلك فهناك بعض الدلائل على أن الأفراد الذين يتعرضون لعدد من الضغوط القوية يكونون أكثر احتمالا للمشاركة في السياسة .

و عموما فإن مستويات المشاركة تزداد مع ازدياد الرغبة في التأثير على من يملكون السلطة السياسية ، و من ثم تكون محاولة استخدام طرق غير تقليدية للتأثير على السياسة العامة في شكل ما أطلق عليه الحركات الاجتماعية الجديدة و هي نوع من جماعات الضغط أو المصالح ، و لكنها تعبر عن اهتمامات مختلفة و تعمل بطرق تختلف عن تلك التي ترتبط عادة بجماعات الضغط مثل الجمعيات و المؤسسات الأهلية .[1]

[1] -رضوان زياد,مرجع سابق.

## المطلب الثالث : دوافع المشاركة السياسية

يشارك المرء في الحياة السياسية لأكثر من دافع ، و لأكثر من غاية . و تتراوح دوافع و أهداف المشاركة السياسية عادة بين المصالح الشخصية للفرد ، أو مصالح الطبقة التي ينحدر منها أو الجماعة ، و بين التزامه السياسي تجاه المجتمع ككل ، و تنبثق هذه الدوافع و الأهداف بوجه عام من واقع البيئة الاجتماعية و السياسية التي يعيش فيها الفرد و يتعامل معها ، أو من خلال احتكاكه المباشر بالعالم الخارجي ، فضلا عن تأثير الاتصال الجماهيري و ما تبثه من رسائل ، و على هذا يمكن الحديث عن نوعين من الدوافع و هما :

دوافع عامة

- الشعور بأن المشاركة واجب و التزام من كل فرد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه ، مما يستوجب مشاركة الجماهير و بفعالية في الحياة العامة للمجتمع فيعبرون عن آرائهم و أفكارهم و رغباتهم فيما يجب اتخاذه من قرارات و قوانين و سياسات و في البرامج و السياسات التي تتخذ استجابة لاحتياجات المواطنين .

- حب العمل العام و الرغبة في مشاركة الآخرين في تطوير المجتمع و تحسين مستويات الخدمة فيه من خلال العمل في المجالات المختلفة التي تستهدف تحسين وجه الحياة على أرض الوطن . (91)

- الرغبة في تقوية الروابط بين مختلف فئات المجتمع و جماعاته بغية تحقيق نوع من التكامل و التفاعل بين هذه الفئات بما يحقق المصالح المشتركة لهذ الفئات و الجماعات .

- الأعباء الملقاة على كاهل الحكومة للوصول إلى الأهداف المطلوب تحقيقها .

- الرضا أو عدم الرضا على السياسات القائمة حيث أثبتت بعض الدراسات أن المشاركة الجماهيرية تزداد مع زيادة الرضا عن هذه السياسات و العكس صحيح ، و أن الذين يهتمون بالمشكلات العامة هم أكثر الناس رضاء عن المجتمع .

-عوامل التنشئة الاجتماعية و السياسية في محيط الأسرة أو المدرسة أو النادي أو المؤسسات الدينية أو التطوعية أو الأحزاب أو وسائل الاتصال و غيرها ، و التي تنمي في الفرد قيمة المشاركة و تجعل منه مواطنا مشاركا .[1] (93)

[1] -نداء صادقي الشريفي,مرجع سابق,ص(93,92)

توافر الضمانات القانونية و الدستورية التي تضمن للمواطنين المامن و الأمان و المناخ الديمقراطي السليم ، و سيادة القانون و حرية التفكير و التعبير بما يتفق و المصالح العليا في المجتمع .

دوافع خاصة

- محاولة التأثير على صنع السياسة العامة في المجتمع لتكون ملائمة للاحتياجات الفعلية و الرغبات الخاصة بأفراد المجتمع و التي تعود بالنفع عليهم .

- تحقيق المكانة المتميزة بين أفراد المجتمع و اكتساب الشهرة و الحصول على التقدير و الاحترام .

-اتساع الحاجة إلى المشاركة ، حيث تنقسم حاجات الانسان إلى **مستويات خمس هي** :

- الحاجات الأساسية كالمأكل و الملبس ، و الحاجة إلى - الأمن و الطمأنينة ، و الحاجة إلى - المشاركة ، و الحاجة إلى - العاطفة و التقدير ، و الحاجة إلى - تحقيق الذات .

- تحقيق مصالح شخصية تتمثل في السيطرة و التمتع بالنفوذ و السيطرة ، و تحقيق منافع مادية و غيرها من المصالح الشخصية [1].

## المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي و النظري للتحول الديمقراطي

تزايدت حالات الانتقال من النظم اللا ديمقراطية بأشكالها المختلفة إلى – نظم أكثر ديمقراطية – خلال الثمانينات و النصف الأول من التسعينات أو إلى نظم تقوم على التعددية السياسية و الحزبية و في الربع الأخير من القرن العشرين تأتي عملية التحول هذه كموجة عالمية شملت العديد من البلدان ، و على ضوء هذا نسلط و من خلال المطالب الآتية على مفهوم التحول الديمقراطي و أهم العوامل المتحكمة فيه إلى ذكر أهم المداخل المفسرة لعملية الدمقرطة و نعرضها كالآتي :

### المطلب الأول : مفهوم التحول الديمقراطي

من خلال هذا المطلب نستعرض فرعين يتناولا كل من تعريف للتحول الديمقراطي و أبرز عوامله و التي تتمثل في عوامل داخلية و أخرى خارجية و هي كالآتي :

يمكن تقديم أكثر تعاريق الديمقراطية شيوعا و هو تعريف " جوزيف شومبيتر " حيث يقول الديمقراطية " هي ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف للوصول إلى القرارات السياسية [2](40)

[1] -نداء صادق الشريفي,مرجع سابق

[2] -احمد منصور بلقيس,"الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي",القاهرة,مكتبة مدبولي,2004,ص40

و الذي يمكن الأفراد من خلال اكتساب السلطة و الحصول على الأصوات عن طريق التنافس " .

و يذكر هذه الأخيرة و التي تختص بها الموجة الثالثة تجدر الإشارة إلى أن العالم حسب ما ذهب إليه " صامويل هنتكتون " Samuel قد مرّ بموجات ثلاث التحقل الديمقراطي كانت الأولى طويلة ممتدة من 1828م إلى 1926 م ، و الثانية قصيرة ممتدة من 1943 م إلى 1962 م ، في حين باشرت الثالثة بدايتها في 1974 م بالإنقلاب في لشبونة بالبرتغال و قد كانت من نتائج هذه الموجة الأخيرة ، أن تحولت العديد من الأنظمة أكثر ديمقراطية تتسم بالتعددية السياسية و بمستويات عالية من الديمقراطية .

1 –تعريف التحول الديمقراطي لغة : يشير إلى التغير أو النقل ، فيقال " حوّل الشيء أو غيره أو نقله من مكان أو غيره من حال إلى حال " .

كما أنه يقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية " المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي إلى نزام ديمقراطي " : فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام ديمقراطي و آخر غير ديمقراطي في اتجاه التجول إلى نظام ديمقراطي " .

2– تعريف التحول الديمقراطي : بأنه عملية الانتقال من انظمة ديمقراطية تم فيها حل أزمة الشرعية و المشاركة و الهوية و التنمية ، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية فالتحول الديمقراطي يعني : تغيرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتيب في الحقل الاجتماعي .

3 – التعريف الاجرائي للتحول الديمقراطي : باعتباره تغيير جذري يمس النظام القائم في جميع جوانبه ، و الذي يسعى إلى تجسيد نظام مغاير يقوم بتكريس مبادئ و قيم إنسانية كالحرية و العدالة و المساواة و العمل على جعل سلطة القانون أعلى سلطة في الدلوة و احترام الإرادة الشعبية من خلال المشاركة في إدارة شؤون الدولة عن طريق انتخابات تنافسية حرة و نزيهة . (41)

كما أن هذا التغير لم يأتي هكذا و بصورة بديهة إنما وراءه عدة عوامل و أسباب تدخل في عملية التحول أي تغير الذي يحدث على مستوى النظام أو السلطة الحاكمة و المتمثلة في المطلب الثاني في عوامل التحول الديمقراطي .[1]

[1] -احمد منصور بلقيس ,مرجع سابق,ص41.

العوامل الداخلية :

- تدني شرعية النظام السائد : حيث شهدت مختلف الأنظمة التي عرفت تحولا صراعات داخلية نتيجة لتآكل شرعيتها التسلطية مثل ما حدث في دول أوربا الشرقية و الدول العربية مؤخرا أو لغياب الشخصيات الحاكمة الكارزمية ( وفاة أو انقلاب ) و باختفاء هذه الشخصيات يكون هناك رغبة في البحث عن كارزمة جديدة ما يؤدي إلى تواجد الصراع داخل النظام .
- تنامي دور المجتمع المدني : يعود ظهور المجتمع المدني إلى القرنين 17 و 18 عندما برزت في المجتمعات الغربية نظريات العقد الاجتماعي للتعبير عن الارادة الطوعية للمجتمع في اختيار من يتولى شؤون حكمهم . و يعتبر تزايد دور المجتمع المدني عاملا يساعد على زعزعة مركز الانظمة السلطوية .

- التحول الاقتصادي و الاجتماعي : إن ازدياد النمو الاقتصادي قد يؤدي بشكل كبير إلى ارتفاع نسبة التعليم و هذا ما يساهم في ظهور قوى جديدة ( اتساع حجم الطبقة الوسطى ) ، تريد أن تعبر عن مصالحها من خلال قنوات و مؤسسات شرعية و هو ما يهدد الاستقرار السياسي و

الاجتماعي للنظام القائم كذلك فشل السياسات التنموية و هذا راجع إلى تطبيق الاصلاحات الهيكلية التي فرضتها المؤسسات المالية و النقدية العالمية كمحاولة لاصلاح الاحتلال القائم .

العوامل الخارجية : يمكن حصر أهم العوامل الخارجية فيما يلي :

* دور القوى الخارجية في دفع الديمقراطية : يبرز دور الدول المانحة للقروض و المؤسسات المالية الدولية التي تتمتع بنفوذها الهائل ليس فقط على صعيد السياسة الدولية .

* طبيعة النظام الدولي بعد الحرب الباردة : حيث شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية بداية في أوربا الشرقية و الاتحاد السوفياتي و دول عربية حالية أغلبها تسعى إلى الديمقراطية الغربية الخاصة .

* العدوى أو الانتشار : و يقصد بأثر العدوى و التقليد أن التحول الديمقراطي الناجح في دول يشجع على احداث تحول ديمقراطي في دول أخرى .[1](19)

[1] -غبد الغفار رشاد القصبي,"الراي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات",القاهرة,دار الاثدقاء,2004,ص19

و تظهر أهمية هذا العامل مع بروز التطور الهائل في نظم الاتصالات و شبكات الإذاعة المرئية و المسموعة و سهولة الاتصال من جانب قوى المعارضة السياسية و منظمات حقوق الانسان مما يتيح فرصة للرأي العام العالمي للإحاطة بما يجري من أحداث .

فكل هذه العوامل تمثل مؤثرا أساسيا في حدوث تغير جذري على مستوى النظام و مؤسساته لمراجعة و تصحيح كل الأخطاء و ذلك بتقديم اصلاحات على جميع الأصعدة تمثل تحولا نحو الديمقراطية الفعلية و ذلك لتحقيق التنمية التي تنمو بالبلد و الدول كافة كما أن عملية التحول الديمقراطي تختلف من دولة إلى أخرى و قد تأخذ مسرى تحول عنيف و تحول آخر سلبي و ذلك راجع على حسب طبيعة النظام السياسي و خصوصية الدولة في حد ذاتها ، لذلك نتطرق في المطلب الثاني بالتعرف على أنماط التحول الديمقراطي في نمطها العنيف و السلمي و إلى أه المراحل التي تمر بها عملية التحول الديمقراطي .

## المطلب الثاني : أنماط و مراحل التحول الديمقراطي

اختلف الباحثون حول الكيفيات التي تتم بها عملية التحول على مستوى النظام السياسي و أن أغلب الباحثين في هذا المجال يركزون على الطريقة التي تتم بها عملية التحول و هي :

التحول العنيف:

و يتم هذا النمط باللجوء إلى العنف كأسلوب لتغيير النظام السياسي سواء بين أفراد النخبة الحاكمة و هي الحالة التي يكون فيها تغير النظام السياسي عن طريق انقلاب عسكري أو السخط الشعبي ضد النظام إلى القوة تقود أسس النظام في شكل ثورة شعبية .

ويعتقد أنصار هذا الاتجاه ، بأنه عندما يصبح التغير أمرا ملحا و وجوب تحقيقه عمليا بسبب عقبات متعددة فإن إمكانية تجسيده مرهونة باستخدام القوة العنيفة الشاملة و عليه يمكن القول بأن اللجوء إلى العنف هو نتيجة الاقتناع بحتمية عدم فعالية الأساليب السلمية و بالتالي يتم اللجوء إلى العنف كوسيلة للتعبير عن المصالح و هذا ما يلاحظ في الفترة الراهنة في بعض الدول العربية ( مصر ، اليمن و تونس ) حيث تم للجوء إلى العنف من أجل الخروج من متاهات الظلم و القهر و الحرمان .

التحول السلمي:

يتم هذا النوع من التغيير دون اللجوء إلى العنف من طرف السلطة الحاكمة و ذلك بعد ادراكها [1](17)

[1] -عبد الغفار رشاد القصبي,"تطور السياسي والتحول الديمقراطي":الحراك السياسي وادارة الصراع,القاهرة,ط2,2006ص17

بظرورة التغير و التكيف مع المعطيات الجديدة و الاوضاع الراهنة أو عن طريق الضغط على السلطة الحاكمة دون الوصول إلى العنف ، و ذلك عن رفض الشعب التعامل مع أجهزة النظام ، كما أن العمال و الموظفون عن العمل ، و يصبح كل شيء متوقفا بحيث تشهد الدولة شللا على مختلف المستويات و بتراخي الجيش و الشرطة في اجراء تنفيذ التعليمات و القمع عندما يتحول الحكام إلى مجرد أفراد عاديين

و آليات التحول السلمي أو التغير السلمي هي : التحول ، التكيف ، الارغام اللاعنيف و التحول ففي مرحلة التحول تمر السلطة بمشروعية أهداف حركة المعرضة ، أما في مرحلة التكيف يقدم الحكام تنازلات محدودة لما تمتد إلى التغير الجذري و إنما يقدمها لتفادي تنازلات أكبر ، و في مرحلتي الارغام اللاعنيف و التحلل تبدأ سمات تغير علامات القوة و توازناتها ثم يتغير الموقف بأكمله ، و كما أشرنا سابقا إلى أن أنماط عملية التحول الديمقراطي تختلف باختلاف طبيعة و ثقافة المجتمع و البيئة المتوفرة من أجل انجاح هذه العملية ففي حين يكون سلميا في بلد إلا أنه عنيف في بلد آخر بسبب العديد من العوامل المختلفة [1]

يمكن التطرق إلى مراحل التحول الديمقراطي كما يلي :

1 – **المرحلة الأولى** : انهيار النظام التسلطي : و تشمل هذه المرحلة ما يلي :

1 - تراجع شرعية النظام : و التي ترتبط بفشل الأداء الايديولوجية في تجنيد الرأي العام حول المشروع و الأهداف التي يرسمها النظام ، و بروز أيديولوجية بديلة معارضة تحمل هموم أمال الجماهير و تدافع عليها ، و عند رفض النظام التسلطي التخلي على السلطة أو على الأقل السماح بقدر أكبر من الحريات و المشاركة ، يقع الصدام .

2 - ضعف الأداء الاقتصادي : الذي يتجلى و عجز النظام عن ايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية و انتشار مظاهر الرشوة و المحسوبية و غياب آليات التوزيع العادل للثورة ، مقابل تآكل و تراجع موارد النظام المادية و الاكراهية .[2]

3 - بروز الرفض الشعبي : للوضع القائم الناتج عن ممارسات النظام التسلطي و المرتبط باستمراره ، لذا تظهر الحاجة لتغيره في غياب آليات التداول السلمي على السلطة يبقى العنيف هو الأداء الوحيد المتاحة لأحداث التغير .

2 – **المرحلة الثانية** : المرحلة الانتقالية : تعتبر هذه المرحلة منعرجا حاسما في عملية التحول الديمقراطي هذا لأنها مرحلة جد معقدة و صعبة التعايش ، تتعايش فيها كل من مؤسسات و ذهنيات و

[1] -عبد الغفار رشاد القصبي,مرجع سابق,ص17

[2] -هدى ميتكيس."الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث",القاهرة,كلية الاقتصاد والعلوم السياسية,(د.ت.ن),ص21

سلوكيات النظام القديم و الحديث ، إذ أن النظام السياسي يضم من جهة عناصر من المعارضة تريد تأكيد ذاتها عبر اقتراحات الاصلاح ، و من جهة ثانية عناصر من النظام التسلطي المنهار ، مصابة بالاحباط تريد المحافظة على مواقعها أو على الأقل تجنب المحاسبة و العقاب .

3 – **المرحلة الثالثة** : مرحلة ترسيخ الديمقراطية : أما مرحلة الترسيخ و التأصيل فهي تعني قبول النظام القائم بقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية مع العلم أنه يمكن للنظام أن يستمر لفترة طويلة دون أن يترسخ .

و يمكن القول أن النظام السياسي الراسخ هو : ذلك النظام الذي يقتنع فيه كل من الفاعلين السياسيين و الأحزاب و جماعات المصالح و مختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي لاكتساب القوة ، على اعتبار أن الديمقراطية نظام يسوده نوع من التنافسية السلمية بين كل الفاعلين في إطار توسيع نطاق المشاركة السياسية و تعظيم التفاعل بين كل من المؤسسات الرسمية و أطراف المجتمع المدني .[1]

[1] -هدى ميتكيس,مرجع سابق,ص 21

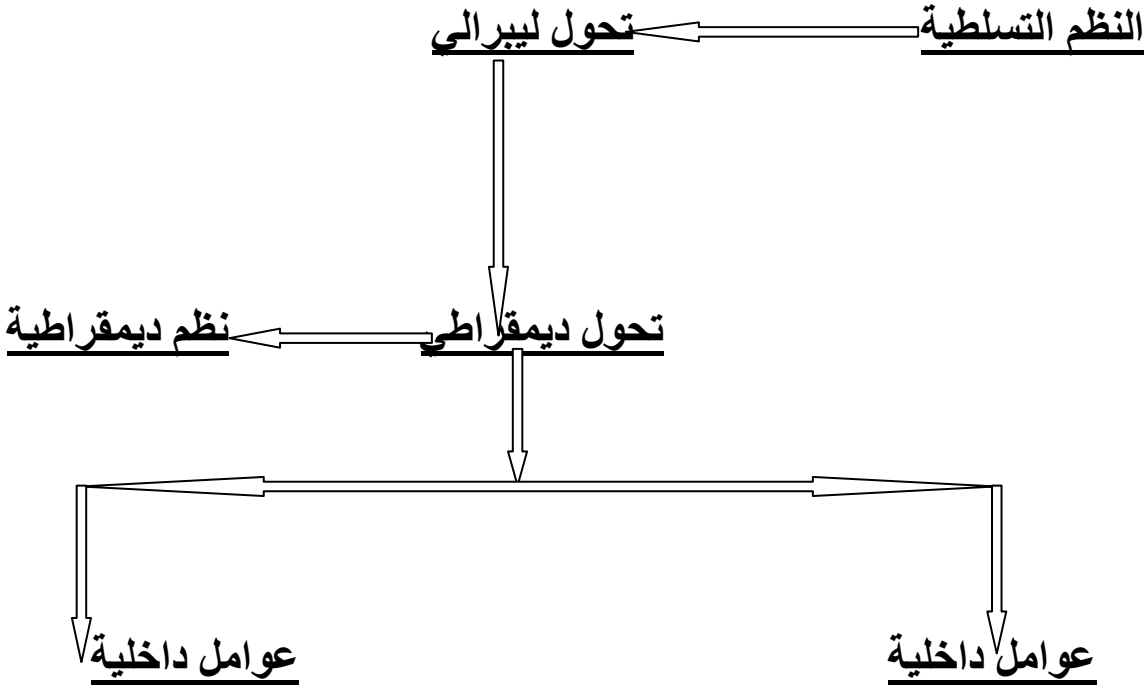


## مخطط عن التحول الديمقراطي[1]

[1] - هدى ميتكيس,مرجع سابق,ص 22

## المطلب الثالث : المداخل النظرية المفسرة لعملية الدمقرطة

المدخل التحديثي

يؤكد على عدد من المتطلبات الاجتماعية و الاقتصادية لعملية التحول الديمقراطي و يربط بين الديمقراطية الليبرالية و التنمية الاقتصادية ، بحيث نجد أن " آدم سميث " أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال كتابه : " ثروة الأمم " ، لتأكيده على الليبرالية السياسية كشرط للأداء الفعال للسوق ، الذي يعتبره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي . فبالنسبة " لآدم سميث " الحكومة التي تحكم أقل هي التي تتيح مجالا أكبر للحرية الفردية و المنافسة .

و مع هذا فالمعالجة الدقيقة للارتباط بين الديمقراطية و التنمية تبرز من خلال افتراضات و طروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي " لبيت " ، و قدم لبيت أطروحته لأول مرة في 1959 م في مقالة تحت عنوان " بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية " : التنمية الاقتصادية و الشرعية السياسية .

و لتأكيد أطروحته نشر في 1960 م كتابه : الرجل السياسي ( political man ) الذي يعتبر أهم كتاب حول هذه الأطروحة ، و حسب " لبيت " فأن الديمقراطية ترتبط بمستوى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، ولاثبات هذه العلاقة قام بدراسة شملت البلدان الأوربية و البلدان الناطقة بالانجليزية في أمريكا الشمالية و أستراليا حيث صنفها :

* ديمقراطيات مستقرة .

* ديمقراطيات غير مستقرة .

* دكتاتوريات .

و صنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى دكتاتوريات مستقرة و غير مستقرة ، و قارن هذه البلدان من خلال مؤشر درجة التضيع و التعليم و توصل إلى أن البلدان أكثر ديمقراطية من بين المجموعتين كانت تتمتع بمستوى تنمية اقتصادية و اجتماعية عالية ، بمعنى أن العوامل التي تعتبر عادة من المحددات الأساسية للديمقراطية أهمها هو العامل الاقتصادي . [1]

[1] -مصطفى بخوش,"دراسة في ادبيات التحول الديمقراطي",بسكرة,جامعة محمد خيضر:كلية الحقوق والعلوم السياسية,(د.ت,ن),ص 21

المدخل الانتقالي

أشار الباحث السياسي " دانكورت روستو " في مقاله « Transition to Democraty » و الذي أعتبر أكبر تحدي واجه المدخل التحديثي في عام 1970 م بأن الارتباطات بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و بين الديمقراطية التي افترضها " لبيت " و غيره كانت مدفوعة أساسا باهتمامهم بالعوامل التي تؤدي إلى استمرارية و ترسيخ الديمقراطية بينما اهتمام " روستو " و غيره هو كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول .

و يرى " روستو " أن العمل على كيفية تحقيق الديمقراطية يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا : يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة بحسبان أن ذلك يوفر مجالا للتحليل أفضل من مجرد البحث عن متطلبات الوظيفية للديمقراطية ، حيث استند الباحثون إلى دراسة بعض النماذج الديمقراطية في تبرير المدخل الانتقالي ، فدرسوا النموذج التركي و السويدي و **حددوا أربعة مراحل أساسية** تتبعها كل البلدان لتحقيق الدمقرطة و هي :

1 - مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية : في رأي " روستو " أن تحقيق الوحدة الوطنية ، لا يعني توافر الاجماع ، إنما حيث يتم بتشكيل هوية وطنية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين .
2 - مرحلة الصراع السياسي غير الحاسم : حيث يمر المجتمع القومي بمرحلة إعدادية و تشهد هذه المرحلة صراعا حادا بين جماعات متنازعة تكون الديمقراطية أحد نواتجه الرئيسية و ليست نتاجا لتطور سلمي و كما يقال عنها في هذه المرحلة " تلد من رحم الصراع " .
3 - مرحلة القرار : و تبدأ هنا عملية الانتقال و التحول المبدئي ، و هي لحظة تاريخية حاسمة تقرر فيها أطراف الصراع غير المحسوم التوصل إلى تسويات و تبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في القرار السياسي .
4 - مرحلة التعود : في هذه المرحلة تتعود الأطراف المختلفة على قواعد اللعبة الديمقراطية ، و يرى " روستو " ان قرار التوصل إلى اتفاق حول تبني قواعد ديمقراطية قد لا يكون ناتجا عن قناعة ، و لكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف على هذه القواعد و تتكيف معها .

و يميز جميع هؤلاء الباحثين مثلما فعل " روستو " بين مرحلة الانتقال و التحول المبدئي من الحكم التسلطي ( اللبرنة السياسية ) و بين مرحلة ترسيخ الديمقراطية الليبيرالية ، و يرجع ذلك إلى أن عمليات الانتقال المبدئية قد تنجح أحيانا و تترسخ لكنها قد تفشل و تتعثر في أحيان أخرى .

و في الأخير يرى هذا المدخل أن مصدر التحول الديمقراطي هو مبادرات و أفعال تحب .

المدخل البنيوي

يركز هذا المدخل على أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو ذلك التفاعل بين مختلف بنى القوة و السلطة ، و يقوم هذا المدخل على افتراض رئيسي و هو أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية يتشكل و يتأثر بنمط التنمية الرأسمالية ، و ليس عن طريق مبادرات و خيارات النخب ، و أن النخب السياسية تقوم بمبادرات و خيارات لا يمكن تغييرها إلا عبر الإشارة إلى القيود المحيطة بها .

كما أن التفاعلات المتغيرة تدريجيا لبنى السلطة و القوة – اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية – تضع قيودا و توفر فرضا تدفع النخب السياسية و غيرهم ، في بعض الحالات في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية الليبرالية ، بينما في الحالات الأخرى قد تقود تفاعلات بين السلطة و القوة إلى مسارات سياسية أخرى ، و بما أن بنى السلطة تتغير تدريجيا عبر فترات تاريخية طويلة ، فإن تغيرات المدخل البنوي لعملية التحول الديمقراطي طويلة الأمد و تتمثل الدراسة الكلاسيكية " لبرتجتن مور " الذي اتخذته إنجلترا و الولايات المتحدة ( مسار الديمقراطية الليبرالية ) عن المسار الذي اتبعته اليابان و ألمانيا ( الفاشية ) و روسيا ( الشيوعية ) .

و استندت مقاربة " مور " ليس بناء على مبادرات النخب و إنما في إطارات العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة و السلطة ثلاث منها طبقات اجتماعية و هي : الفلاحين ، طبقة ملاك الأراضي ، البرجوازية الحضرية و البنية الرابعة هي الدولة ، و توصل إلى أن شكل الديمقراطية الليبرالية كان نتيجة لتفاعل مختلف البنى .

و بالنظر لإغفال " مور " دور العلاقات و التفاعلات الدولية و عبر القومية بما في ذلك الحرب ، و لذا فقد قام " ديتريك روشماير " و زملائه بتدارك هذا النقص ، و ضمنوا هذه العوامل في تعليلاتهم . [1]

## المبحث الثالث : علاقة المشاركة السياسية بعملية التحول الديمقراطي

من خلال هذا المبحث نحاول توضيح العلاقة التي تربط المشاركة السياسية بعملية الدمقرطة ,من خلال الدور الذي تلعبه انماط المشاركة السياسية في سير التحول الديمقراطي:من انتخابات,دور المجتمع المدني,وكا من الاعلام والراي العام ,وذلك كالاتي:

[1] -مصطفى بخوش,مرجع سابق,ص(25,21)

## المطلب الاول : دور الانتخابات في سير عملية الدمقرطة

في مقدمة أنماط المشاركة السياسية النشاط الانتخابي و هو ما يتطلب عملا تنظيميا مؤطرا بالقانون ، و لا بد من هذا القانون أن يخدم المواطن ، لا التضييق عليه ، فالنشاط الانتخابي يحتاج إلى قانون انتخابي عصري يعالج نظام الانتخاب

يهدف إلى دفع أكبر قاعدة من المواطنين بالاشتراك في عمليات الاقتراع إلى جانب مساواة المواطنين على المستوى الوطني ، مع مصاحبة عمليات الفرز و الإشراف لأصوات الناخبين ، و الجهة أو الجهات المشرفة على هذه العملية ، حيث أن مخرجات العملية الانتخابية تؤدي إلى ولادة أهم سلطة من سلطات الدولة الثلاث ، و هي السلطة التشريعية المنوط بها مراقبة أعمال السلطة التنفيذية ، و سن القوانين و صياغة الانظمة مع مراقبة السلطة التنفيذية في عمليات أدائها الخاصة بتسيير أجهزة الحكومة ، و التي هي على تمارس يومي مع مصالح المواطنين .

كما أن توسيع قاعدة المشاركة السياسية ، و الديمقراطية لما يمكن لها أن تقوم بدون مشاركة شعبية حقيقية ، و هذه المشاركة من خلال قانون انتخابي عصري يهدف لفرز ممثلين حقيقيين لتطلعات جماهير الشعب ، و يحرص على أداء الحكومة و مراقبة هذا الأداء و القدرة على تصويبه في حالة الابتعاد عن المصلحة العامة للناس ، كما ان الوطن بحاجة ماسة جدا على إعطاء الإصغاء إليه و تقديره و احترامه ، و حماسته أن كان يمثل الأقلية من هيمنة الأكثرية .

و إن تمثيل الشعب الذي هو مصدر السلطان ياتى من خلال قانون انتخابي يسمح بتمثيل حقيقي لأكبر قاعدة من القطاعات الشعبية ، لذا من الضروري أن لما يكون هناك أي عائق مادي أمام ترشيح الراغبين ، مع التأكيد على عدم شرعية أية ممارسة تؤشر على الانحياز لهذا المرشح أو ذاك في جميع محطات العملية الانتخابية ، بالإضافة إلى أن يكون التمثيل السكاني مقرونا بالتمثيل الجغرافي ، حيث يمكن أن يكون مجلس الأمة ، أحدهما حسب السكان و الثاني حسب المحافظات بالتساوي فيما بين هذه المحافظات . مما يعني التوازن بين العاملين السكاني و الجغرافي .

لذا على القانون الانتخابي يجب أن لا يعطي للسلطة التنفيذية و ممثليها من الحكام الإداريين سلطات و صلاحيات تؤثر على مسيرة العملية الانتخابية ، مما يعني أن تناط العملية الانتخابية بالسلطة القضائية ، ولا بد ايضا من العمل على حشد كافة الإمكانيات لاقناع الناس على المشاركة الشعبية ، و دفع الأحزاب و التيارات السياسية ، و كافة أطياف المجتمع على أخذ دورها الفاعل في هذه المشاركة من أجل فرز مجلس نيابي ممثل تمثيلا حقيقيا لإرادة الناس .

فعلى القانون الانتخابي أن يؤدي إلى :

- يقود إلى عملية التغيير .
- أداة فعالة لتعبئة الرأي العام .
- يفسح المجال إلى أوسع مشاركة شعبية .
- اقناع الناس الاهتمام بالشأن العام .
- اعطاء الفرصة بوجود برامج للمرشحين .
- عصري / يسمح باشتراك أوسع فئات الشعب و تياراته السياسية .
- ديمقراطي / من دون قيود و تعقيدات .
- تعزيز أداء مجلس النواب ، و توفير كافة الضمانات لعضو البرلمان من أداء دوره دون ضغوط مادية أو معنوية من جانب السلطة التنفيذية .

و من جهة أخرى لأي قانون انتخابي ضرورة مواكبة التطورات و المستجدات ، و أن يفي بغرض التطور الذي يمر بالبلاد ، و أن يتناسب مع طبيعة المرحلة ، لأن الوطن يحتاج إلى قانون انتخاب يؤمن له الاستقرار ، و يبعد به عن الترجمات الفردية التي لا تليق بأهمية المؤسسة التشريعية ، و انطلاقا من اهمية و دور السلطة التشريعية و العمليات الانتخابية التي توجب إحاطة تلك العمليات بالضمانات الضرورية لإيصال ممثلين حقيقيين عن الشعب إلى قبة البرلمان فإن وضع قانون متطور و متقدم للانتخابات النيابية ، يقتضي تشكيل لجنة عليا مشتركة من ممثلين عن الحكومة و الأحزاب السياسية و الفعاليات النقابية و الفكرية و افساح المجال أمام كافة قطاعات الشعب و شرائحه في إبداء الرأي و المناقشة فالسلطة ملك الشعب ، و هو وحده مصدر السلطات ، و إدارة الشعب يجب أن تمثل تمثيلا حقيقيا لإعطائه الفرصة لصنع المجتمع الذي يتطلع إليه ، و الذي يضمن المساواة و العمل بين الجميع دون تمييز .[1]

## المطلب الثاني : دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي

تستند عملية التحول الديمقراطي على أساس إبراز أهمية دور المجتمع المدني في صيانة الحريات الأساسية للمجتمع ، ففي الوقت الذي تنمو و تتبلور فيه التكوينات الاجتماعية و الاقتصادية الحديثة ، فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني ، التي تسعى بدورها إلى الفعل و التأثير في المحيط الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي ، و تكون قادرة على التواصل بكفاءة مع الدول الأخرى ، و في الوقت ذاته قادرة

[1] --عليا حرز الله , "تحليل الانتخابات" متحصل عليه في 03-03-2014
www.alqudscenter.org/.../page.php?

على تلبية احتياجاتها العصرية ذن بوصفها أفرادا متمايزين و لهم دور و حضور و حريات و كرامة و حقوق ، و عليهم واجبات و مسؤوليات كذلك تسهم في تحقيق مطالبها العصرية بفعل تغيير الأداء الاجتماعي ، في عالم يزخر بالتطورات و المتغيرات ، لكي تصبح بنى ذلك المجتمع أكثر قدرة على توفير الحماية لذاتها و مصالحها من جهة أخرى ، وعلى مشاركة فعالة لأفرادها في صنع القرار لجميع مجالات الحياة من جهة ثانية .[1]

ومن خلال إتاحة الفرص للأفراد في التعبير عن أنفسهم و الدفاع عن حقوقهم و قضاياهم ، تعد شكلا من أشكال التنظيم الجماعي لحرية المشاركة و التعبير ، حيث يتم إعلاء قيمة الجهود و المبادرات الذاتية إلى صياغة تنظيمية خلاقة تؤدي إلى الارتقاء بالوعي السياسي و بالثقافة السياسية و إلى مشاركة جادة في صنع القرار السياسي ، و بالتالي يقضي هذا التفاعل المجتمعي إلى النهوض بدور فعال في عملية التحول الديمقراطي سوا كان من خلال الاعداد و التمهيد لهذا التحول ، و توفير البيئة الاجتماعية و الثقافية الحاضنة له و المانعة لانتكاسته أم المساهمة في إحداث هذا التحول .

و من هذا الجانب نجد ثمة تصور يؤكد على دور المجتمع المدني في تحقيق وظيفة سياسية تساهم في عملية التحول الديمقراطي داخل المجتمع ، أن يساهم بتقوية قوى اجتماعية تضع حد لهيمنة الدولة على المجتمع ، و هذا يتوقف بمجمله على توظيف القدرات و استثارة الوعي بتحمل المسؤولية الوطنية لدى المواطنين ، ليتبنى استراتيجية عامة تنهض بالتضامن و المشاركة السياسية لتسيير شؤون الدولة و ذلك عن طريق التناغم بين متطلبات العصر و مساعدة المجتمع على الصمود في وجه السلبيات و الضغوط الخارجية و الاجتماعية الناتجة عن سياسات التكيف الهيكلي و تخلي الدولة عن بعض مهامها .

و على هذا النحو يراد للمجتمع المدني أن يقوم بأدوار أساسية ذات مضامين ديمقراطية، تتراوح بين الحد من سلطة الدولة ، و تعزيز المشاركة السياسية و تجميع و تنمية المصالح ن و تدريب القيادات إضافة

إلى تعزيز القيم الديمقراطية ، و إشاعة الثقافة المدنية ، واختراق و ربط المجموعات المتنافرة في الأصل او العرق أو الدين ، و نشر المعلومات و المساهمة في الاصلاح الاقتصادي و التعزيز المتبادل للحكومة و الحياة المدنية .

بالإضافة أيضا من الضروري أن تأخذ علاقة المجتمع المدني بالدولة معاني جديدة ، تقوم على تعظيم البعد السياسي و الطوعي على صعيد الممارسة السياسية و الحركات الثقافية و الفكرية ، حتى دائرة

---

[1] --عمر جمعة عمران العبيدي,"المجتمع المدني والاصلاح السياسي",المتحصل عليه في 2014-03- 03في الموقع DIGITAL ;ahram.org.ag/articles.aspx.

الثقافة السياسية المتأصلة في البنية الذهنية ، و القائمة على تقاليد من السياسة ( التسلط . العنف ) التي تحكم بصفة دائمة علاقة الدولة بالمواطن .

و بذلك يكون للمجتمع المدني الأهلية الكاملة في رفد عملية التحول الديمقراطي حينما تغدو شؤون المجتمع ( شأنا شعبيا ) فلا تقتصر مهمة تسيير أمور المجتمع على الحاكم او الدولة ، و إنما يتمكن الشعب من المشاركة الفعالة في تدبير شؤون المجتمع و الدولة ، التي اعتادت فرض هيمنتها على المجتمع من خلال السيطرة على هذه التنظيمات و المؤسسات ، حديثة كانت أم تقليدية .[1]

كما يترتب على ما سبق ، لا بد من الاستدراك بأن طرح تصورات و معالجة افتراضية تخص الفعل السياسي الانساني ، تلزم المساهمة في رفد المجتمع المدني بالروابط الجدلية بين الفكر و الواقع ، ليساهم بصورة فعالة في تقديم مجموعة مبررات تضغط باتجاه تسيير عملية التحول الديمقراطي ، و هو يتمثل في مدى تغلغل الثقافة السياسية في ذلك المجتمع ن و هذا النمط كما هو في سائر الثقافات لا يجري تشريعه ولا صياغته بقوانين و تشريعات ، إنما يجري تراكمه و ترسيخه دائما من خلال مؤسسات المجتمع المدني عموما .

## المطلب الثالث : دور الإعلام في تشكيل سياق التحول الديمقراطي

للإعلام دور فعال في صناعة الرأي العام ، و يحتل الرأي العام في الديمقراطيات المعاصرة أهمية خاصة في توجيه نظم الحكم و إرشاد ساستها نحو التصرف بشكل معين و اتخاذ القرارات التي تلائم القاعدة الجماهيرية العريضة ، و تتماشى مع اتجاهاتها خصوصا في عالمنا اليوم ، حيث يحتل أهمية بالغة ، ويعد أحد المتركزات الأساسية في صناعة القرار و التحكم في آراء الناس و كسب عواطفهم .

لذا نجد أن أغلب الدول المتطورة ، وكذلك المؤسسات و الأحزاب السياسية الكبيرة قد أولته أهمية كبيرة و خصصت له ميزانيات ضخمة ، فأهمية الإعلام في التأثير على الرأي العام هي التي جعلت هذه الدول و المؤسسات و الأحزاب السياسية توليه كل هذه الأهمية القصوى و يهدف الإعلام بصورة رئيسية إما ترسيخ فكرة ما في أذهان الناس ، أو نزع فكرة ما في أذهانهم ، أو دعم و تعزيز فكرة ما موجودة أصلا في المجتمع .

و الإعلام تارة يكون هادفا ، و تارة يكون مغرضا – فالهدف منه غالبا ما يصنع رأيا عاما واعيا ، لا يقبل الخضوع للظلم ، و يجعل الطريق أمام الفرد و المجتمع واضحا و جليا ، مما يسهل عليه اختيار ما ينبغي اختياره و اجتناب ما ينبغي اجتنابه .

---

1 - **عمر جمعة عمران العبيدي,مرجع سابق.**

اما الإعلام المغرض فغالبا ما يصنع رأيا عاما متفككا و مهزوزا ، نتيجة للأفكار المشوشة و غير الصحيحة التي ينقلها ، و هذا هو هدف الإعلام المغروض بصورة رئيسية صناعة مجتمع متخلف جاهل يسهل اختراقه و تسميم أفكاره .

و تلعب وسائل الإعلام دورا رئيسيا في تشكيل سياق التحول الديمقراطي ، وفي بلورة الاصلاحات السياسية في المجتمعات المختلفة ، حيث تعكس العلاقة بين الدولة و المجتمع ، و بين النخبة و الجمهور [1].

و تتحدد مساهمة وسائل الإعلام في دعم الديمقراطية ، و تعزيز قيم المشاركة السياسية و صنع القرار السياسي ، بحسب النظام السياسي السائد الذي تتحرك في سياقه و حجم الحريات التي تتمتع بها داخل المجتمع .

و يرى " Milton " أن وسائل الإعلام الحرة و المستقلة خاصة الصحافة يمكن أن تلعب دورا حيويا في عملية التحول الديمقراطي من خلال مشاركتها في تدعيم الحق في حرية التعبير . [2]

و التفكير و الاعتقاد ، و تدعيم استجابة الحكومة لمتطلبات واحتياجات الجماهير ، فضلا عن تعدد و تنوع منابر التعبير السياسي لجميع الجماعات و الاتجاهات السياسية ، و يؤكد " Milton " أن حرية الصحافة تعلي من الأساليب الديمقراطية من خلال ممارسة وظائفها الرقابية على الحكومة و متابعة أساليب السيطرة و التحكم ، خاصة بالسلطة الجائزة التي تسيء للمواطنين و ذلك من خلال المراقبة و الفضح لكل أنشطة و ممارسات النظام السياسي ككل و انتقادها ، و عدم اطلاق يدها في القرارات السياسيات التي تتخذها و هو الأمر الذي يؤكد بين حرية الصحافة و الديمقراطية .

فالبناء الإعلامي الحر أكثر قدرة على تدعيم عناصر المشاركة و المنافسة التي تربط بمفهوم الإصلاح السياسي و التحول الديمقراطي ، لذا نجد أيضا كل من " Tichenorandolien " و غيرهما بتوضيح العلاقة بين وسائل الإعلام و الديمقراطية بشكل عام باستخدام تشبيهات مستعارة مبنية على أساس العلاقة بين الإنسان و الكلب لتوضيح هذا الدور و الوظيفة الإعلامية .

- وظيفة المراقبة : و تعد هذه الوظيفة امتدادا للسلطة الرابعة ، أي أن وسائل الإعلام تسعى لأن تكون رقيبا على كل ما يدور في المجتمع من مدخلات و مخرجات ، بما في ذلك مراقبة المؤسسات الاجتماعية و السياسية النافذة في المجتمع ، و هنا يوصف دور وسائل الاتصال بأنه مثل دور الحارس اليقظ الذي يعمل حكارس و رقيب ضد اساءات استخدام السلطة الرسمية ، و كمراقب لمصالح المجتمع و

[1] -(د.ك)."وسائل الاعلام والاصلاح السياسي":اشكالية العلاقة. المتحصل عليه في03-03-2014 من الموقع www.startime.com/t=17428970.

حمايته من الفساد و الانحراف ، فوسائل الاتصال تعمل كرقيب للسلطة من خلال مراقبة المؤسسات و القضايا و الأحداث ، و تسليط الضوء على بعضها ، و تقويم اداء الحكومة و حماية المجتمع من تسلط النظام السياسي ، و هذا الدور الواقي يتم بشكل أفضل بواسطة وسائل إعلام مستقلة تحكمها اهتماماتها و معاييرها الخاصة .

- وظيفة الحراسة : يعني أن وسائل الإعلام تقوم بحراسة فقط للمؤسسات النافذة في المجتمع ، و تكون أشد الحرص على متابعة العناصر الطفيلية التي تدخل المجتمع و تعكر صفوه و نقاء العلاقة القائمة .

- وظيفة المرشد : تقوم وسائل الإعلام بدور المرشد أو الدليل الذي يمد المواطنين بمجموعة من المعلومات عن السياسات و صانعي السياسة ، و التي يحتاجونها لصنع القرارات ، و لتقييم قادتهم .

- وظيفة الناقل : تكون بمثابة أداة ناقلة لما يريده النظام السياسي أن تعرفه الجماهير ، و بالطريقة التي يريدونها بدون توجيه أية انتقادات للمؤسسات القائمة كما أن " Krouss " يضيف دورا و وظيفة خامسة لوسائل الإعلام في المجتمع الديمقراطي .

- الكلب القائد : تقوم وسائل الإعلام بدور وضع الأجندة للقضايا المطروحة على الساحة السياسية ، حيث تلعب وسائل الإعلام كمصفاة لهذه الحلول و ترتيبها حسب الاولويات و الاهمية قبل تقديمها للجمهور ، كما تحث السياسيين على متابعة هذه القضايا نظرا لأهميتها في سياق الشأن العام ، و بذلك تلعب دور الكلب القائد في الطريقة المحددة لإعطاء تغطية أكبر لأحد من القضايا أكثر من الأنواع الأخرى .

و يحدد " Connelland Baker " **ست علاقات أساسية** ممكنة بين الإعلام و التحول الديمقراطي و هي :

1 - الإعلام الحر غير المقيد : يمكن ان يكون أداة معاونة على سقوط النظم الدكتاتورية التي تجبر المواطنين بقوانين محددة و لا تسمح بأي قدر من الحرية ، من خلال تشجيعه على تكوين معاهد و مؤسسات ديمقراطية .
2 - وسائل الإعلام مؤسسة ديمقراطية : مثلها مثل الانظمة الفرعية الشرعية الأخرى و العمل على تحررها و إصلاحها يتم تحفيزه على أساس أنها جزء من العملية الديمقراطية .
3 - الإعلام التحرري : هي حرة هي نتاج للديمقراطية ، بمعنى أن الإصلاح الإعلامي قد تشجع كلا من الإصلاح الديمقراطي و غير الديمقراطي ، أو لأنها قد تلعب دورا فعالا في اسقاط النظم الدكتاتورية ، و لكنها في نفس الوقت لا تلعب دورا فعالا في تأييد و تعزيز الديمقراطية .

4 - عدم وجود علاقة مباشرة : بين وسائل الإعلام و الديمقراطية ، فوسائل الإعلام تشجع كلا من الإصلاح الديمقراطي و غير الديمقراطي ، أو لانها قد تلعب دورا فعالا في اسقاط النظم الدكتاتورية ، و لكنها في نفس الوقت لا تلعب دورا فعالا في تأييد و تعزيز الديمقراطية .

5 - إمكانية العلاقة السلبية : بين الإعلام و الديمقراطية بمعنى قد يكون الإعلام الحر معوقا للتطور الديمقراطي أو أن التحول الديمقراطي يكون سبب في تلف و تدهور الإعلام الحر .

6 - العلاقة التبادلية و التكاملية : بين الإعلام و الديمقراطية فتحرير وسائل الإعلام يعد جزءا لا يتجزأ من عملية التحول الديمقراطي ، فالإعلام يساعد و يسهم المناظرات العامة المطلوبة من أجل

7 - تحقيق الديمقراطية الفعالة ، كما أن المؤسسات الديمقراطية تؤيد استغلال وسائل الإعلام .[1]

[1] --(د.ك),"وسائل الاعلام والاصلاح السياسي":اشكالية العلاقة.مرجع سابق,

## المبحث الاول:التعديلات و الاصلاحات السياسية في الجزائر(2012-2014)

ان التجربة المنبثقة عن الممارسة السياسية التعددية لاكثر من عقدين,وما ترتب عنها من نتائج,والظروف التي يعرفها العالم العربي ,دفعت رئيس الجمهورية هذه المرة الى اعلان عن اجراء تعديلات دستورية واصلاحات اعمق ,حيث لم تقتصرعلى مفهوم الشكلي للدستور بل امتد الى نصوص اخرى لها علاقة بالممارسة السياسية وبترقية الحقوق والحريات,فمن خلال هذا المبحث نوضح ما يلي:

### المطلب الاول: الظروف المؤدية للتعديلات الدستورية

سوف نتطرق في هذا المطلب لاهم التعديلات الدستورية و الاصلاحات السياسية التي وضعت في هذه العهدة,و خاصة وان هناك مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية التي اثرت الانتخابات الجارية و مجمل الشؤون السياسية للدولة و من اهم هذه الظروف نستدرجها فيما يلي:

ظهور العديد من المشاكل التي عانى منها المجتمع الجزائري من اهمها ظهور الكثير من المطالب الاجتماعية التي تنادي بظرورة الاصلاح الشامل

فمنذ تولي رئيس الجمهورية عبد العزيز بو تفليقة الحكم لم يفتا يعبر عن رغبته في ادخال تعديل جذري على الدستور الذي كان يحوي في طياته تناقضا صارخا في تنظيم السلطة التنفذية على الخصوص و هو ما بادررئيس الجمهورية الى محاولة تصحيحه خلال مبادرته بتعديل **دستور2008** الذي مس عدة جوانب من اهمها اعادة تنظيم السلطات لاسيما السلطة التنفذية الى ترقية مشاركة المراة في الحياة السياسية.باعتبار البلاد مرت منذ التسعينات حالة الانسداد السياسي ولا سيما منذ الانتخابات الرئاسية .كما ان الجزائر تعاني احباطا نتيجة فشل المبادرة الديمقراطية سابقا

اما بالنسبة للعامل الخارجي يمكن القول بان "الربع العربي" والتغيرات الاقليمية و الجوارية التي حدثت في معظم الدول العربية ,كان من اهم عامل ساهم في التفكير و الرد السريع لاحتواء رياحه محليا ,حيث اقدم رئيس الجمهورية بوضع مجموعة من الاصلاحات في **2011** تهدف الى تحيسين الاوضاع السياسية للبلاد ,اظافة الى الظغوطات الخارجية من قبل القوى الخارجية التي تفرض على الكثير من الدول الضعيفة ضرورة اصلاح انظمتها ,وقد صادق البرلمان الجزائري في هذه العهدة على مجموعة من القوانين التي تصب حول تطوير الحياة السياسية في الجزئر.

### المطلب الثاني : تنظيم السلطات في ظل التعديلات الدستورية

لم يكن اعلان رئيس الجمهورية عن رغبته في ادخال تعديلات جديدة على الدستور الجزائري مفاجئا, على اعتبار ان هذا الامر سبق التنبيه له قبل ثلاث سنوات بمناسبة افتتاح السنة القضائية عام 2008م

حيث اكد بان التعديل الدستوري لعام **2002** ما هو الا تعديل جزئي في انتظار تعديل اعمق و اشمل باعتبار ان ضروف البلاد يومها لم تسمح بادخال تعديلات جذرية على دستور **2008** و التي كانت تتطلب اشراك الشغب فيها عن طريق الاستفتاء ,نظرا لوجود اولويات اكثر اهمية ,اهمها تنظيم الانتخابات التشريعية و المحلية.

فيما يتعلق بالدستور الذي سيكون مواصلة للتعديل الذي عرفه الدستور عام **2008** ,و الذي كان جزئيا املته المرحلة التي كانت بها البلاد , والتي كانت تتطلب ادخال تعديلات تتجاوب مع المتطلبات الظرفية يومها'و على راسها على الخصوص تمكين رئيس الجمهورية من الترشح لعهدة ثالثة ,على اعتبار ان الدستور القائم انذاك,لم يكن يتيح له هذه الامكانية بنصه على ان تجديد انتخابات رئيس الجمهورية لا يجوز الا مرة واحدة .[1]

و بالفعل فقد ترتب على ذلك التعديل,مشاركة رئيس الجمهورية في الانتخابات الرئاسية لعام **2009**, و التي فاز بها في الدور الاول ,و استند المجلس الدستوري موافقته على التعديل على ان فتح المجال لانتخاب رئيس الجمهورية "يدعم قاعدة حرية الشعب في اختيار ممثليه. ويعزز السير العادي للنظام الديمقراطي الذي يقتضي بان حائز عهدة رئاسية ملزم بان يعيدها عند انقضائها الى الشعب الذي يملك دون سواه سلطة التقدير بكل سيادة,كيفية تادية هذه العهدة و يقرر بكل حرية تجديد الثقة في رئيس الجمهورية او سحبها منه".

وعلى اثر هذا التعديل تم تاسيس مبدا مفاده قابلية انتخاب رئيس الجمهورية دون تحديد عدد لعدد الفترات,ومن ثم يتمكن الشعب من "ممارسة حقه المشروع في اختيار من يقود مصيره,وان يحدد الثقة فيه بكل سيادة.

اضافة الى ذلك,فقد اعاد التعديل الدستوري لعام **2008** تنظيم السلطة التنفذية بتقوية مكانة رئيس الجمهورية على مستوى السلطة التنفذية,و توضيح العلاقة بينه و بين الحكومة,و التي يسودها نوع من الغموض منذ تبني ازدواجية السلطة التنفذية بمقتضى التعديل الدستور الجزئي الذي جرى في نوفمبر الذي اعقب احداث **اكتوبر 1988** ,حيث اصبح الامر متعلقا بمجرد منصب لوزير اول مكلف بتنسيق عمل الحكومة قصد تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.

كما قد يعود الغاء منصب رئيس الحكومة الى عدم امكانية الجمع بين رئيس منتخب على اساس برنامج حائز على ثقة الاغلبية المطلقة للناخبين,يلزم رئيس الجمهورية دستوريا بتنفيذه,و رئيس للحكومة مطالب بتطبيق برنامج الاغلبية البرلمانية التي ينتمي اليها,مع ان الشرعية الانتخابية لهذه الاغلبية مهما كانت,لايمكن ان تتجاوز شرعية الرئيس الممثل لكل الجزائريين .

ومن ثم كان استبدال منصب رئيس الحكومة بوزير اول ,يتولى رئيس الجمهورية تعينه و انهاء مهامه,من ابرز مظاهر التعديل الدستوري لعام **2008** ,وهو منصب كان منصوصا عليه في دستور ,على الرغم من ان التسمية ليس لها اي تاثير على تنظيم السلطة التنفذية و انما العبرة بالصلاحيات,بل اكثر من ذلك,نجد هذه التسمية هي المستخدمة في النظام السياسي البريطاني مع الصلاحيات الواسعة الممنوحة للوزير الاول حتى كانه يبدو شبيها برئيس للدولة في النظم الرئاسية.

تتلخص مهام الوزير الاول في تطبيق برنامج رئيس الجمهورية,ولاجل ذلك فان دوره الاساسي هو تنبيق عمل الحكومة التي يقوم باختيارها ,وتعود صلاحيات تعيينها لرئيس الجمهورية,ولهذا الغرض يحدد الوزير الاول مخطط عمله و يعرضه في مجلس الوزراء.

---

[1] عمار عباس,"قراءة في التعديل الدستوري 2008م",**المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية**,عدد1,2009م.ص5.

زيادة على ذلك اكد التعديل الدستوري على اخضاع توقيع المراسم التنفذية و التعيين في وظائف الدولة من قبل الوزير الاول,الى الموافقة المسبقة لرئيس الجمهورية و اسناد رئاسة اجتماع الحكومة للوزير الاول بتفويض من رئيس الجمهورية, كل ذلك "يهدف الى ادخال تغييرات داخل السلطة التنفيذية بهدف ضمان انسجام اكبر و فعالية افضل لمهام"

وبذلك يكون هذا التعديل الجديد قد وضع حدا للتساؤل الذي كان مطروحا سابقا و المتمثل في البرنامجين اولى بالتطبيق؟,حيث تم النص صراحة على ان الامر يتعلق ببرنامج رئيس الجمهورية،و ما دور الوزير الاول سوى تنسيق عمل الحكومة التي بقيت له صلاحيات اختيارها,مع تحديد لبرنامج عمله,الذي ليس برنامج مستقلا في حد ذاته و انما يتعلق بتحديد الاليات الكفيلة بتجسيد برنامج رئيس الجمهورية على ارض الواقع ,و على هذا النحو سيضفي ذلك"مزيدا من الوضوح على مهمة الحكومة المتمثلة في تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ,و هو البرنامج الذي يكون قد حظى باغلبية اصوات الشعب خلال الاقتراع المباشر".

كما ان هناك تجديدا اخر جاء به التعديل الدستوري,يتمثل في امكانية تعيين رئيس الجمهورية لنائب او اكثر للوزير الاول,تتلخص مهمته في مساعدة هذا الاخير في ممارسة مهامه,علما ا ن اول حكومة معينة بعد التعديل الدستوري لعام **2008** لم يشمل نائبا او نوابا للوزير الاول.[1]

فلم يمس التعديل الدستوري لعام **2008** بالدور الرقابي للبرلمان بصفة عامة و المجلس الشعبي الوطني بصفة خاصة, و قد كان واضحا ان التعديل الدستوري يستهدف اعادة تنظيم السلطة التنفيذية من الداخل دون ان يؤثر ذلك على علاقة بالسلطة التشريعية منذ اختيار رئيس الجمهورية لطريقة التعديل الدستوري بواسطة البرلمان دون عرضه على استفتاء الشعب,لانه لا يستهدف المساس بتوازن السلطات وهو ما اكده مجلس الوزراء وارتاه المجلس الدستوري و عليه,و من ثم سيبقى الوزير الاول و حكومته مسئولية سياسية مزدوجة,امام المجلس الشعبي الوطني من جهة,وامام رئيس الجمهورية من جهة اخرى.

و على غرار الرقابة السابقة لشروع الحكومة في تطبيق مخطط عملها فان الرقابة اللاحقة للمجلس الشعبي الوطني لم تتاثر بالتعديل الدستوري,سواء من خلال وسائل الاستعمال كالاسئلة و الاستجواب وتشكيل لجان التحقيق قد ترتب ,او من خلال وسائل الرقابة الخطيرة التي قد ترتب المسئولية السياسية للحكومة,بمناسبة عرضها للبيان السنوي لسياسته العامة و التي يمكن ان تتوج اما باقتراح ملتمس ينصب على عمل الحكومة ,او بطلب الوزير الاول من المجلس الشعبي الوطني تصويتا بالثقة لمواصلة عمله و المتمثل في تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.

أما في ما يخص مس الامة فبقى دور مقتصرا على الاطلاع على مخطط عمل الحكومة بالصيغة التي وافق عليها المجلس الشعبي الوطني ,و ليس في إمكانية سوى إصدار لائحة حول هذا المخطط,علما ان هذه اللائحة ليس لها اي تاثير على شروع الحكومة في تنفيذ مخطط عملها,و لو أن

[1] Nasser eddin ghazali.cour de system politique composes .les système liberaux.alger .1983.p192 .v.

افصاح اعضاء مجلس الامة عن مساندتهم لمخطط عمل الحكومة,يعتبر دعما اضافيا لها و التزام منهم بدعم عرقلة العمل التشريعي الذي يعتبر الوسيلة الاساسية لتجسيد مخطط عمل الخ.

اضافة الى ذلك فقد تضمن التعديل الدستوري لعام **2008** ترقية الحقوق السياسية للمراة و دستور رموز الثورة,غير ان كل ذلك لم يكن كافيا لتصحيح النص الدستوري الذي وضع عام **1996** ,لمعالجة الازمة السياسية و الدستورية التي عرفتها البلاد عقب استقالة رئيس الجمهورية و حل المجلس الشعبي الوطني و توقيف الانتخابات التشريعية لسنة **1991** قبل اجراء دورها الاول.

لاجل ذلك كله يجب ان يرمي التعديل الدستوري المقبل الى تصحيح كثير من التناقضات التي تولدت عليه,و اهمها المسؤلية السياسية غير المباشرة لرئيس الجمهورية اما المجلس الشعبي الوطني,من خلال مسؤلية الحكومة,باعتبارها المنفذة لبرنامج رئيس الجمهورية و هو امر يتنافى مع انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام المباشر و السري و الذي يجعله مسؤولا فقط امام هيئة الناخبين التي زكت برنامجه من خلال انتخابه و يمكنها سحب الثقة او تجديدها بمناسبة الانتخابات الرئاسية.[1]

## المطلب الثالث:الملامح العامة للاصلاحات السياسية2011

في **افريل 2011** اعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن جملة من الاصلاحات السياسية خصت تعديل بعض النصوص التشريعية التي لها علاقة بالممارسة الديمقراطية و تدعيم دولة وياتي في مقدمة تلك المشاريع ,مشروع تعديل الدستور,الذي استبعد مرة اخرى القانون الى اجال غير معروفة,وهو تاجيل طال كثيرا باعتبار لن مشروع تعديل الدستور يعد جوهر الاصلاحات السياسية التي قامت بها الجزائر عام **2011** ,ولكن سبقه تعديل قوانين عديدة فرعية و قد شملت قطاعات الاعلام,وقانون الاحزاب السياسية,والنظام الانتخابي,والتمثيل النسوي في المجالس المنتخبة,وحالات التنافي مع العضوية النيابية,والجمعيات المدنية وحظيت هذه الاصلاحات بمصادقة البرلمان بغرفتيه في انتظار تعديل الدستور لاحقا غير ان هذه الاصلاحات اثارت جدلا كبيرا في اوساط الطبقة السياسية حول محتواها وابعادها,فحسب قيادات بعض الاحزاب المعارضة,"السلطة لاتملك الشرعية التي تؤهلها قيادة هذه الاصلاحات",مادام انه لم يسبقها حوار ومشاورات واسعة مع الفاعلين.

وفي هذا الصدد ان الدستور الحالي يتضمن"العديد من الاحكام الموقوفة والاحكام المفقودة",على مجه الخصوص"غياب نص قانوني يفسر الدستور",وكذا "غياب نص يتحدث بصراحة عن الفصل بين السلطات" وعليه فهذا المطلب يتفرع الى فروع هم كالاتي:

### القانون العضوي رقم 12-01المؤرخ في 12جانفي 2012م المتعلق بالنظام الانتخابي:

ان اولى قوانين الاصلاحات التشريعية التي دخلت حيز التنفيذ في **12-01-2012**هي القانون العضوي **رقم 12-01** المتعلق بالنظام الانتخابي الذي يتضمن 283مادة.يحل القانون الجديد محل القانون الانتخابي القديم المعدل و المكمل بموجب الامر رقم 97-07المؤرخ في مارس 1997.ووفقا

[1] رمزي كريم ، وآخرون ،" تقرير حول" ، "**اصلاح السياسي ام تقييد اظافي لمجتمع السياسي في الجزائر**" ، الجزائر ، الشبكة الاورو متوسطية لحقوق الانسان، 2012 ،ص29.

للسلطات الجزائرية ,فان اعتماد قانون عضوي جديد في هذا المجال سيكون هدفه ضمان نزاهة الانتخابات.

ففضلا عن القانون النتعلق بالاحزاب السياسية و القانون المتعلق بتوسيع حظوظ تمثيل المراة في المجالس المنتخبة –الذي لا يشير له القانون العضوي- فان هذا القانون العضوي ذو اهمية كبيرة و له تاثير مباشر على تنظيم الانتخابات التشريعية المقرر انعقادها في **10ماي2012**.

غير ان من الواضح ان احكام القانون الجديد لم تدخل اي تغييرات اساسية مقارنة مع النص القديم,بل ان بعض التغيرات التي تم ادخالها لا توفر ضمانات كافية من اجل انتخابات حرة و نزيهة.

كما ان الاصلاحات لم تشمل القظايا الاساسية المتعلقة بسير الانتخابات كاعادة صياغة القوائم الانتخابية او انشاء لجنة مستقلة لمراقبة الانتخابات.

-اهم اقتراحات القانون الانتخابي الجديد:

-استعمال صناديق اقتراع شفافة(**المادة 44**)

- اصبح السن الادنى للترشح لمجلس الشعب لبلدية او ولاية **23**بدلا من **25**عام(**المادة78,الفقرة2**)

فعدد التوقعات الفردية اللازمة لقبول الترشح بالنسبة للانتخابات الرئاسية تم تقليصه من **75000الى60000(المادة 139,الفقرة 2)**

حضر استخدام دور العبادة و الإدارات العمومية وكل مؤسسة للتربية و التعليم من اجل جمع تواقيع دعم المرشحين او من اجل القيام بحملات محظورة .

**القانون العضوي رقم 12-03الذي يحدد كيفيات توسيع خطط تمثيل المراة في المجالس المنتخبة**

وقد صوت البرلمان على هذا القانون الذي يهدف الى زيادة ومشاركة المراة في الحياة السياسية,وهذا على مستوى المجالس المنتخبة(انتخابات المجلس الشعبي البلدي,انتخابات المجلس الشعبي الولائي,انتخابات المجلس الشعبي الوطني)[1]

ان الهدف من هذا القانون جاء كظرورة لابراز دور المراة في الحياة السياسية,و في ارادة الشؤون العامة وفيما نسب تمثيل المراة في المجالس المنتخبة على النحو التالي:

انتخاب المجلس الشعبي الوطني:_**20بالمئة** عندما يكون عدد المقاعد يساوي **4مقاعد**

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,القانون العضوي رقم12-01المؤرخ في12-01-2012م,المتعلق بالنظام الانتخابي,الجريدة الرسمية رقم01,المؤرخ في 14-01-2012م.

_**30بالمئة** عندما يكون عدد المقاعد يساوي او يفوق**5مقاعد**

_ **35 بالمئة** عندما يكون عدد المقاعد يساوي او يفوق **14مقعدا**

_**40 بالمئة** عندما يكون عدد المقاعد يساوي او يفوق **32مقعدا**

_**50 بالمئة** لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج

انتخابات المجالس الشعبية الولائية:

_**30بالمئة** عندما يكون عدد المقاعد**47.43.39.35 مقعدا**

_**35**عندما يكون عدد المقاعد من **51الى55مقعدا**

انتخابات المجالس الشغبية البلدية :

_**30بالمئة** في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر ,والبلديات التي يزيد عدد سكانها **20000الف نسمة**

_لكن المتامل في القانون العضوي الخاص بتوسيع حظوظ المراة يرى انه فرض كوته نسائية من دون ان يكون لها فعالية في التاثير على القرار السياسي خاصة على مستوى البرلمان.(نتحدث عن المستوى العلمي لهذه الفئة).[1]

**القانون العضوي رقم 12-04المتعلق بالحزاب السياسية:**

صادق البرلمان على القانون الجديد الخاص بالاحزاب السياسية,واهم ماجاء فية القانون هو سيطرة الادارة على عمل الاحزاب السياسية,وهذا يهدد عملية التحول الديمقراطي في بلادنا,و من اهم القيود المفروضة على عمل الاحزاب السياسية ما حددته **المادة 03**

_ضرورة توفر الحزب على مقر قبل الحصول على اعتماده.

_لايجوز ان تعارض مبادىء الحزب مع الرموز الوطنية.

_منع انشاء الاحزاب السياسية ذات الطابع الاسلامي.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,القانون العضوي رقم12-03المؤرخ في12-01-2012م,يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المراة في المجالس المنتخبة ,الجريدة الرسمية رقم01,المؤرخ في 14-01-2012م,ص 76.

نقول ان قانون الاحزاب السياسية **12_04قد** جاء بمجموعة من القيود والممارسات التي تعرقل من عمل الاحزاب السياسية.

قانون الجمعيات هو الاخر من أهم القوانين التي صادق عليها البرلمان,و الذي جاء بمجموعة من المبادرات التي تحسن من النشاط الجمعوي من أهمها:

_تخصيص باب خاص بالجمعيات ذات الطابع الخاص(الرياضية_الدينية).

_رفع العراقيل التي تحد من النشاط الجمعوي والعمل على اخراجها من جانب الجمود الى الحركة.[1]

**القانون العضوي رقم 12-06 الذي يتعلق بالجمعيات:**

ان التامل في قانون الجمعيات الجديد يلاحظ انه وجد الكثير من القيود التي تحد من النشاط الجمعوي,من اهمها العائق الاداري الذي يؤثر على حرية تاسيس جمعيات.

كما يمكننا القول ان هناك الحاجة الماسة الى اصلاح سياسي فعال وحقيقي يقوم على مبادىء وقيم الديمقراطية وهذه الحاجة غير قابلة للتاجيل او التاخير,فالاصلاح السياسي الذي يؤدي الى تعزيز الحريات وتحقيق المشاركة السياسية وكفالة احترام حقوق الانسان هو السبيل الوحيد لتحقيق الامن والاستقراروالحرية ومواجهة الاخطار والتحديات الداخلية والخارجية منها.[2]

**القانون العضوي رقم 12-05الذي يتعلق بالإعلام:**

كما صادق أيضا البرلمان على القانون العضوي الخاص بالاعلام و الذي جاء كضرورة لتحقيق الانفتاح الاعلامي بهدف التماشي مع المعايير الدولية,واهم ما جاء به القانون الجديد الخاص بالاعلام:

_توسيع صلاحيات الصحافة المكتوبة مقارنة بالمجال السمعي البصري

_فرض بعض القيود على الإعلام الأجنبي.

_منع التمويل الأجنبي

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,القانون العضوي رقم12-04المؤرخ في12-01-2012م,المتعلق بالاحزاب السياسية,الجريدة الرسمية رقم02,المؤرخ في 05-01-2012م.

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,القانون العضوي رقم12-06المؤرخ في12-01-2012م,المتعلق بالجمعيات,الجريدة الرسمية رقم02,المؤرخ في 15-01-2012م.

و قد كان قانون الاعلام الجديد محل جدل ,لانه هو الاخر يفرض بعض القيود على الحرية الاعلامية ،وخاصة ان فتح المجال السمعي البصري سوف يفتح المجال امام كشف قضايا الفساد بجميع انواعه,وحل مشاكل المجتمع. [1]

**قانون البلدية و الولاية رقم 11-10:**

وذلك للحفاظ على اداء المجالس المنتخبةء,ومن اهم ماجاء به قانون البلدية والولاية:

-التوسع في اختصاصات المجالس الشعبية والولائية

-زيادة مشاركة المواطنين في ادارة شؤونهم على المستوى المحلي

-زيادة قدرة البلدية على التماشي مع مختلف التطورات الاقتصادية,الاجتماعية,وهذا ما يظهر من خلال التوسع في اختصاصات رئيس البلدية,الولائية,لديها دور كبير في الوصول الى تحقيق التنمية المحلية.

وخلاصة القول ان الاصلاحات على مستوى السياسي ,فرضت العديد من العراقيل,التي تعوق من عمل الكثير من التنظيمات السياسية والاجتماعية,التي من المفروض ان يكون لديها دور في تحقيق الديمقراطية والاصلاح.الذي يعتبر جوهر الديمقراطية.[2]

## المبحث الثاني:تشريعات 2012م وفقا للاصلاحات المبرمجة

بعد التعديلات الدستورية التي طرحها رئيس الجمهورية ,شرعت في عام 2012م انتخابات تشريعية في الجزائر حيث نظر اليها الكثير بانها نقطة انطلاقة لتعزيز المشاركة السياسية وتفعيل دور البرلمان في ظل هذه الاصلاحات السياسية .ومن خلال هذا المبحث نستعرض مايلي:

### المطلب الاول:نتائج انتخابات التشريعية وفوز حزب النظام

صوت الجزائرين في انتخابات برلمانية فكانت اعداد من كانت دعوتهم للانتخابات حوالي22مليون ناخب,وذلك لاختيار 426ناخب,بلغت نسبة المشاركة المعلنة عنها رسميا اكثر من % 42وهي اعلى من نسبة 35% التي بلغتها في 2007م,لكن بعض الاحزاب اثارت تساؤلات حول سرعة صعود النسبة في الفترة الصباحية من 4%لغاية استقرارها عند النسبة النهائية 42.4 %.

الملاحظ ايضا في النتائج هو الغاء اكثر من 1.668.800 الف صوت لاسباب مختلفة ويمثل ذلك حوالي 18% من الاصوات المعبر عنها,شارك في الانتخابات حوالي 25000 الف مرشح من 44حزبا واكثر من 200 قائمة مستقلة.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,القانون العضوي رقم12-05المؤرخ في12-01-2012م,المتعلق بالاعلام,الجريدة الرسمية رقم02,المؤرخ في 05-01-2012م.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, قانون البلدية رقم 11- 10,المؤرخ في22-06-2011 الجريدة الرسمية ,رقم37,المؤرخة في 03-07- 2011.

النتائج المعلنة كشفت حصول جبهة التحرير الوطني "الحزب الحاكم"على 220مقعدا اي حوالي نصف مقاعد البرلمان والذي كان يحوز على 236مقعدا في البرلمان السابق,حل التجمع الوطني الديمقراطي الذي يراسه رئيس الحكومة اويحي على 68مقعدا و يعد حزبي التحالف الرئاسي الحاكم.

حصد تكتل "الجزائر الخضراء" وهو تحالف يضم 3 احزاب اسلامية على 48مقعدا وذلك دون توقعاته,اما جبهة القوى الاشتراكية التي قطعت الانتخابات وغابت عنها طيلة 10سنوات فقد حصدت 21مقعدا ,وغير بعيد عن جبهة القوة الاشتراكية,حل حزب العمال بحصوله على20مقعدا.

احزاب اخرى ذات التوجهات الاسلامية حديثة التاسيس حصدت 7مقاعد لجبهة العدالة والتنمية و4لصالح جبهة التغير وبينما كان نصيب الاحرار المستقليين فكان 19مقعدا فقد كان حصادا 15حزب بين 1و4مقاعد.

بالمجمل حصيلة الاحزاب ذات المرجعية الاسلامية لم تتجاوز 60مقعدا اي 59مقعدا حوالي 13%من مقاعد البرلمان بينما يسيطر حزبا التحالف الرئاسي الحاكم على اكثر من 62%.

## المطلب الثاني:اقرار مشاركة المراة في االانتخابات التشريعية

وقد كرست التعديلات الدستورية بأن تمارس المرأة الجزائرية مواطنتها كاملة، فهي منتخِبة ومنتخَبة منذ الاستقلال وقد فازت قبل قريناتها في العديد من بلدان العالم ، بحق التصويت والمشاركة في الحياة السياسية.

في ذات الصدد، اتخذت السلطات العمومية سلسلة من الإجراءات العملية ، من أجل التمكين للمرأة سياسيا واقتصاديا وثقافيا، تمّ تجسيد ها في التشريع الوطني، مثل تعديل قانون الجنسية وقانون الأسرة بما يحقق المساواة بين الزوجين في الحقوق والواجبات ويحفظ للمرأة كرامتها، إلى جانب تمكينها في المجالس المنتخبة المحلية والبرلمان الجزائري بغرفتيه.

كما أصبحت المرأة تَلجُ كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بل وإنها تمثّل الأغلبية في سلك التعليم بكل أطواره، وتُمثل أكثر من الثلث في سلك القضاء، وقد أثبتت جدارتها كمنتخبة وكمديرة ووزيرة وفي غيرها من الوظائف العليا في الدولة، من رئيسة مجلس الدولة ولواء في الجيش الوطني الشعبي وغيرها.[1]

[1] علاوة مزياني,"النظام هو الفائز الاكبر في الانتخابات التشريعية والاسلاميون يصابون بنكسة",تم التصفح عليه 2014-5-9المتحصل عليه من الموقع : www.france24.com .

فقد نالت المرأة في المجلس الشعبي الوطني ، بعد الانتخابات التشريعية لـ 10 ماي 2012، 146 مقعدا من بين مجموع 462 مقعدا، حيث تضاعفت النسبة أكثر من أربع مرات وانتقلت من 7,78% سنة 2007 إلى 31,60% سنة 2012؛ إضافة إلى ذلك تتواجد عشرة (10) نساء في مجلس الأمة، وتضمّ المجالس الشعبية الولائية 592 امرأة منتخبة بمعدل 29,54 %، والمجالس الشعبية البلدية 105 4 امرأة منتخبة بمعدّل.

حيث أكد رئيس الجمهورية أن تكف عن إصدار النصوص المتعلقة بتمثيل المرأة و تكتفي بما هو موجود منها و تقوم بتجسيده على أرض الواقع ، من خلال إشراك المرأة بشكل فعلي في الحياة السياسية ، وذلك عن طريق تفعيل آليات المشاركة السياسية والتي من بينها ، مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار ، زيادة نسبة حضورها في المجالس المنتخبة ، و كذا حضورها داخل هياكل الأحزاب السياسية و تنظيمات المجتمع المدني باعتباره عنصرا هاما من عناصر بناء الديمقراطية التشاركية ، و التي أصبحت مطلبا ملحا من قبل المواطن الجزائري

إلا أنه و بشكل عام فإن المرأة الجزائرية قد حققت مكاسب هامة لصالحها في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، وأصبحت قادرة على أن تكون شريكا حقيقيا للرجل في العمل السياسي والتنموي، وكذا المساهمة الفعالة في تدبير الشأن العام، مما يساهم في محاولة بناء ديمقراطية تشاركية حقيقية في الجزائر بالرغم من معاناة المجتمع الجزائري من ثنائية قيمية بين القيم الغربية و القيم التقليدية الإسلامية و التي تدعمها القيادة السياسية من أجل عزل المرأة عن الحياة السياسية.

**المطلب الثالث: نكسة الاحزاب الاسلامية للنتائج الغير متوقعة**

ان مجموعة الاصلاحات السياسي التي وضعها رئيس الجمهورية عبد العزيز بو تفليقة اعتبرت مبادرة في تحسين الاوضاع الداخلية للدولة و لاسيما في الجانب السياسي و المتمثل في الصلاحات مست القانون الانتخابي الذي يسمح و يعزز مشاركة عدد ممكن من الاحزاب وحتى المعارضة,فقد احدثت تصريحات الرئيس بهذه الاصلاحات صدى كبير لدى الكثير من الحزاب او حتى الاطراف الخارجية الاخرى ولا سيما انها توالت مع الربيع العربي و بروز الاحزاب الاسلامية في كل من تونس ‘ومصر ,حيث راهن حزب الجزائر الخضراء ذو تكتل ثلاث احزاب اسلامية في الاصل على فوزه في الانتخابات التشريعية ومع توفر الشروط المشجعة لذلك.الا ان الاوضاع الت دون ذلك .

ان اعلان النتائج النهائية للانتخابات وتحصل الحزب على نسبة مقاعد ضئيلة وعدم توقعه للنتائج المفاجئة له جعله يخصر رهانه وكل من راهنة على ذلك‘ويعيد التفكير في اعادة تكوين الاحزاب المتكتلة ككل باعتبار ان حزب ابو جرة سلطاني تحصل في الانتخابات التشريعية عام 2007م على 52مقعدا مقارنة بتكتله مع الاحزاب الاخرى ,ولعلى هذا فسر لدى هذه الاحزاب او الكثير عاى وجود تزوير في الانتخابات وفي نتائجها ,الا ان هذه النتائج اجابت الكثير من التساؤلات و بعثت الكثير من الرسائل حول عوامل نكسة الاحزاب الاسلامية ,حيث حللها معضم اساتذة العلوم السياسية وحتى المحللين الجزائريين

بان عدم حصول حزب الجزائر الخضراء على مقاعد كافية وعدم فوزه راجع الى جملة من الاسباب وليس تزوير الانتخابات و من اهمها:

- اعتبار ان الاحزاب الاسلامية في الجزائر غير موحدة و تعاني بحد ذاتها من الانقسامات و الانشقاقات[1]

-كما ان الناخب الجزائري يعتبرها احزاب تابعة للسلطة لا مصداقية فيها وخاصة حركة مجتمع السلم تعد في نظر الناخب الجزائري جزء من المنظومة السياسية الرسمية منذ انضمامها إلى المجلس الوطني الانتقالي في سنة 1994 الذي نصبه الرئيس السابق ،ليامين زروال ، من أجل ملء الفراغ المؤسساتي على المستوى التشريعي بعد حل المجلس الوطني من طرف الرئيس السابق "الشاذلي بن جديد ,"قبل استقالته في سنة 1992,و توقيف المسار الانتخابي الذي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد في الدورة الأولى .

-قدرة النظام وحنكته السياسية في استدراج الاوظاع لصالحه وذلك راجع للتجربة الانتقالية التي خاضها مع هذه الاحزاب السياسية .

-عدم وثوق الشعب الجزائري بكل هذه الاحزاب وحتى الاسلامية منها فهو يعتبرهم مجرد اداة يرسم بهم النظام الوجه الخارجي للديمقراطية ,فهي في الاخير في نظره مجرد احزاب تسعى وراء تقاسم الريع النفطي.[2]

[1] علاوة مزيان ، مرجع سابق .

[2] (د.ك),"ترحيب دولي بانتخابات الجزائر والمعارضة تعتبرها تكريس للوضع القائم" تم التصفح عليه,2014-02-12المتحصل عليه من الموقع:./www.france24.com/or

**21 مليون ناخب**

462 نائب

**اختيار 462 نائب**

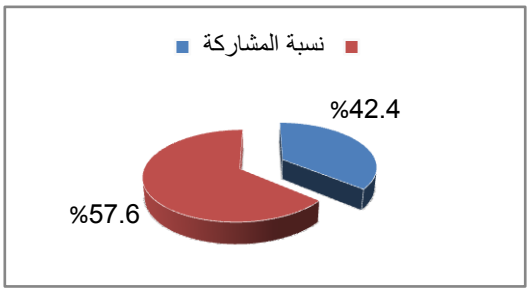


**نسبة المشاركة :**

- 2012 م

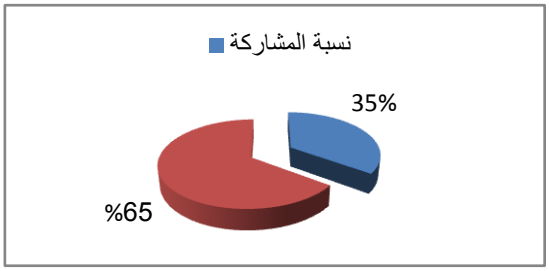


- 2007 م

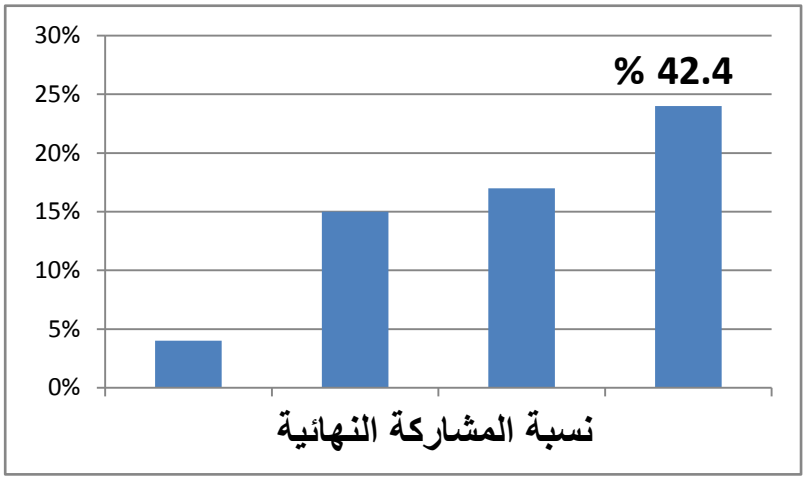


**الملاحظ أيضا : إلغاء أكثر من**

**166850 صوت**

**18 % صوت**

**شارك في الانتخابات حوالي :**

25000 مرشح

1842 قائمة 44 حزبا

211 قائمة مستقلة

**نتائج المعلنة للانتخابات التشريعية 2012 م:**

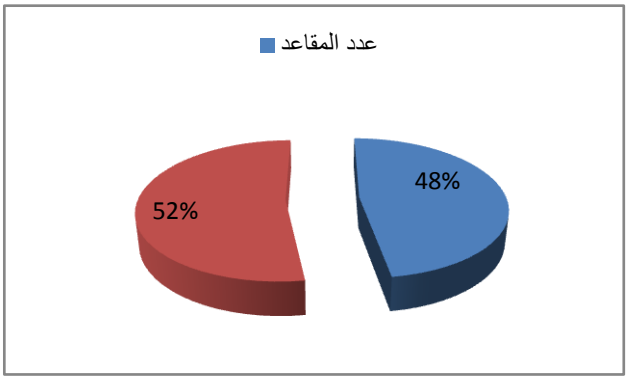


-جبهة التحرير الوطني

220 مقعدا

236 مقعد في البرلمان السابق

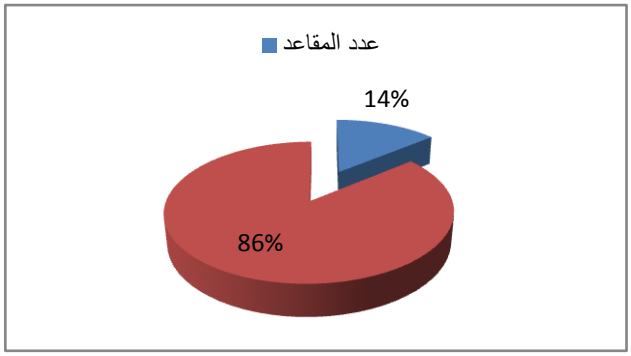


- تجمع الوطني الديمقراطي

68 مقعدا

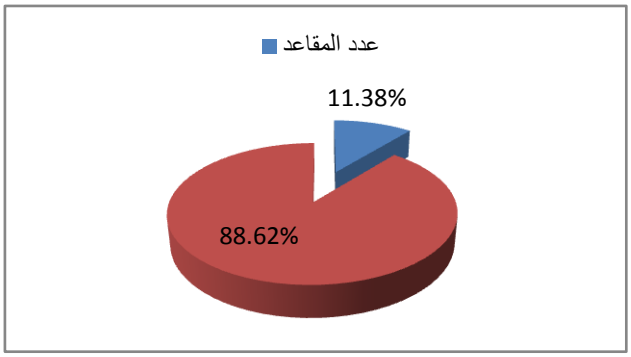


- تكتل الجزائر الخظراء

48 مقعدا

- جبهة القوى الاشتراكية

21 مقعدا

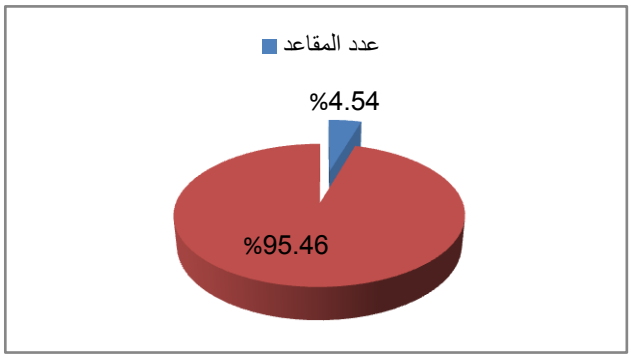


- جبهة العمال

20 مقعدا

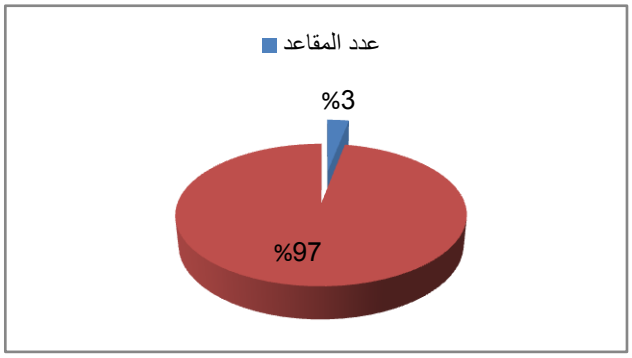


- احزاب اسلامية حديثة التأسيس

7 مقاعد

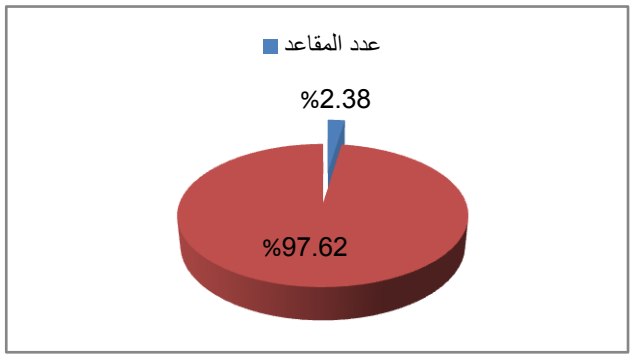

- الاحرار المستقلين

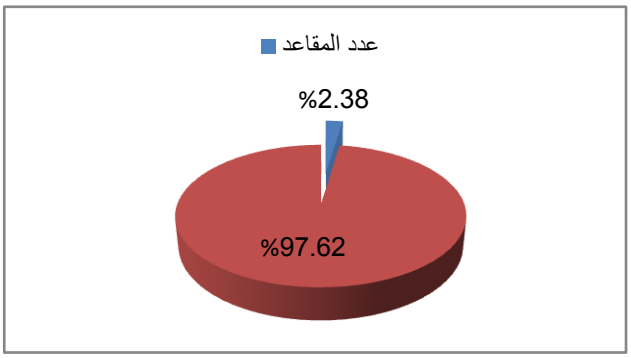


19 مقعدا

مجمل الأحزاب ذات التوجه الإسلامي

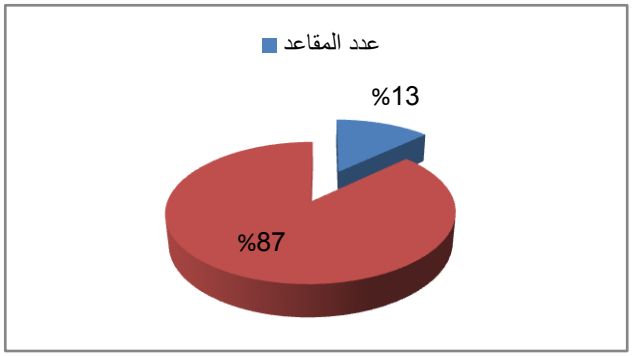


تكتل الجزائر
+
أحزاب توجهات

59 مقعدا

تحالف حزبا رئاسي الحاكم [1]

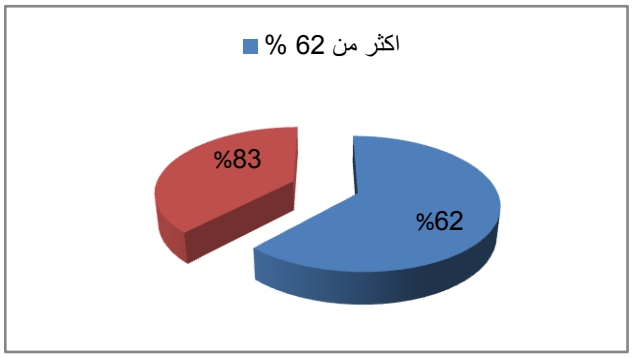


تكتل الجزائر
+
تجمع الديمقراطي الوطني

288 مقعدا

[1] (د.ك),"جبهة التحرير تفوز في الانتخابات:و الإسلاميون خسروا رهانهم في ربيع الجزائر"تم التصفح عليه في01-02-2014 المتحصل عليه من الموقع: www.arabnet.com/new

## المبحث الثالث:رئاسيات 2014م وأزمة احتكار السلطة

فترة اخرى من فترات او مناسبات الانتخابات الرئاسية في الجزائر حيث حدد المجلس الدستوري كل من مدة الاقتراع ,والمترشحين الذين استقر عندهم المجلس ,وفي هذا المبحث نظهر مايلي:

### المطلب الاول:المترشحون للانتخابات الرئاسية2014م

في ظرف سياسي محمل بحالة انقسام بين من يشارك في الانتخابات الرئاسية ومن دعى مقاطعتها و من فضل لا موقف تاتي الانتخابات الرئاسية في الجزائر,استقر المجلس الدستوري على ستة مترشحين يتقدهم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الرئيس النته ولايته,وينافسه وزير الحكومة الاسبق بن فليس, اضافة اظافة الى اربعة مترشحين يتراسون احزاب سياسية اخرى.

يترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وقد بلغ العمر 77عاما وذلك للمرحلة الرابعة بعد تعديله للدستور2008,الذي فتح عدد الفترات الرئاسية,تعرض لجلطة دماغية في العام افريل في العام 2013,نقل للعلاج الى فرنسا ,فثار جدل حول وضعه الصحي الذي حال دون قيامه للحملة الانتخابية,حمل برنامجه شعار عقد جديد من التنمية والتقدم مركزا على تعزيز الاستقرار وترسيخ الديمقراطية وصفها البرنامج بالمطمئنة,وتحدث عن تعديل الدستور في العهدة القادم.

ويليه ، علي بن فليس الذي يبلغ من العمر 70عاما تقلد عدة مناصب من بينها رئاسة الحكومة ووزارة العدل,كما شغل بن فليس مناصب سياسية داخل الحزب الحاكم جبهة التحرير الوطني واخرى في رئاسة الجمهورية في عهد بوتفليقة,ترشح في 2004م فانقسم الحزب بينه وبين بوتفليقة واتهم النظام بتزوير الانتخابات,تقدم بن فليس مترشح هذه المرة ببرنامج عنوانه "التجديد الوطني",واعدا بان تكون الفترة الرئاسية القادمة لبروز عدالة مستقلة واشراك الشباب,كما دعى المؤسسة العسكرية النافذة في البلاد الى البقاء على الحياد .

المترشحة الثالثة لويزة حنون ,تبلغ من العمر 60عاما ‘تشغل منصب الامين العام لحزب العمال,تترشح للمرة الثالثة وذلك بعد انتخابات 2004م-2009.

اما اصغر المترشحين فهو عبد العزيز بلعيد ويبلغ 51عام هو طبيب ومن نشطاء العمل الطلابي والشبابي,ومن قيادات جبهة التحرير الوطنيقبل مغادرتها لتاسيس جبهة المستقبل.

المترشح الخامس علي فوزي رباعي,سياسي من مؤسس الرابطة حقوق الانسان والجنة الوطنية لمناهضة التعذيب 1988م,ترشح لانتخابات رئاسية 2004-2009يبلغ من العمر 59عاما.

اما السادس المرشحين,فهو موسى تواتي وقد تراس التنسيقية الوطنية لابناء الشهداء وذلك قبل ان يؤسس الجبهة الوطنية التي يترشح بها هذه المرة للمرة الثانية بعد عام2009م,يبلغ من العمر61عام.[1]

**المترشح عبد العزيز بوتفليقة :**

- دستور 2008م
- من فترتين رئاسيتين على عدد غير محدود
- جدل بشأن الوضع الصحي للرئيس.

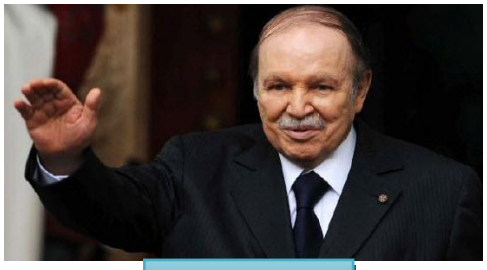

77 عاما

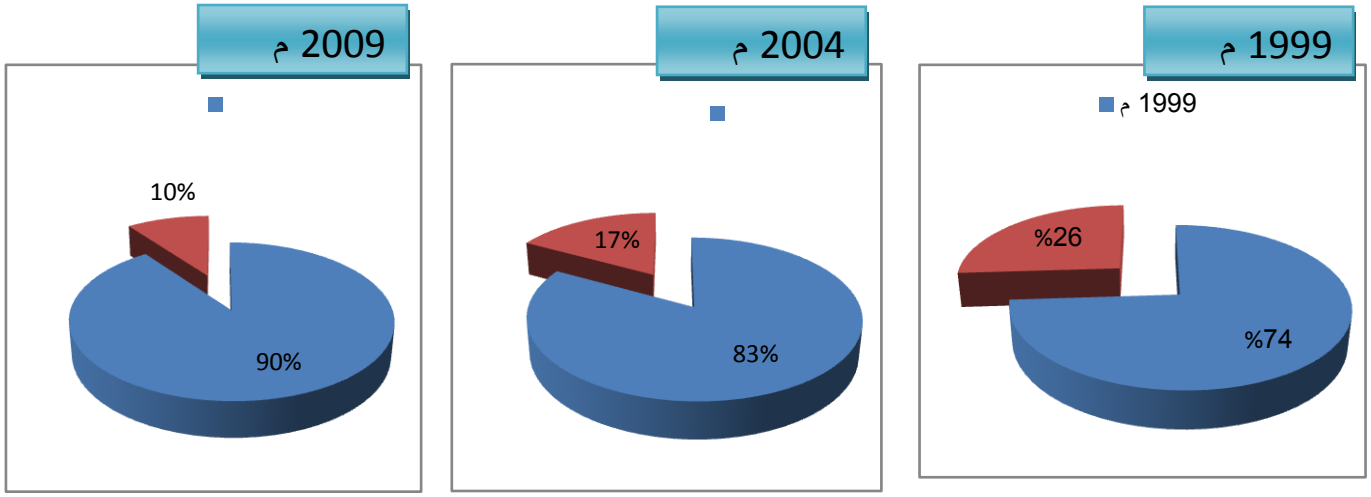


[1] احمد برقوق,"الانتخابات الجزائرية2009",تم التصفح في 07-05-2014المتحصل عليه من الموقع:
Sawtalkabar.net/oldik-modules.php ?,name new

**المترشح :علي بن فليس**

- رئيس حكومة سابق
- وزير عدل سابق
- قيادة الحزب الحاكم
-مدير ديوان وأمين عام للرئاسة

عاما70

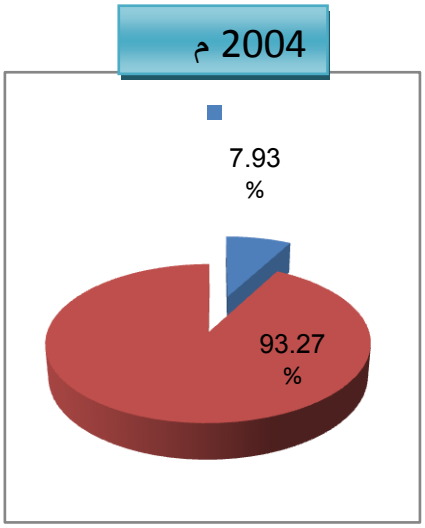


**المترشحة :لويزة حنون**

- أمين عام لحزب العمال

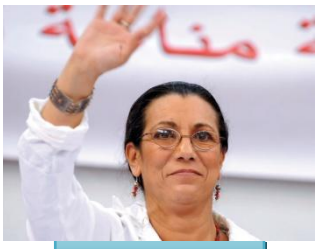

60 عاما

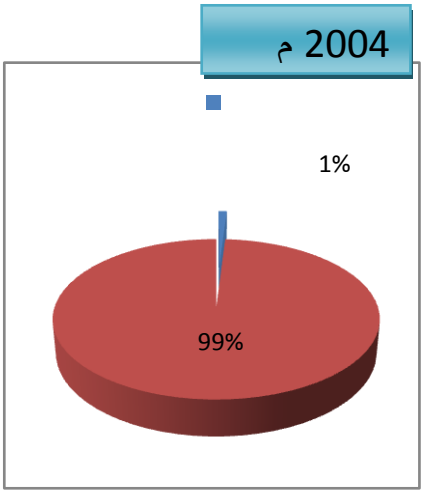


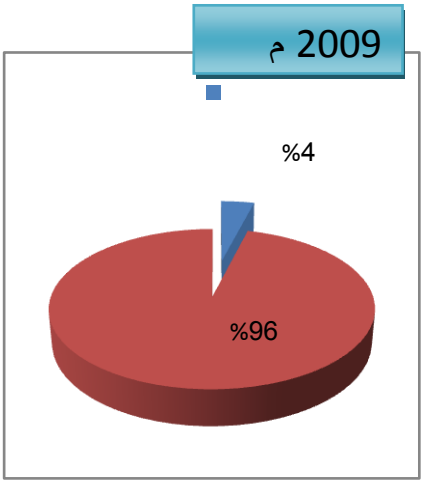

**المترشح عبد العزيز بلعيد**

51 عاما

- أصغر المترشحين
- طبيب وناشط في منظمات شبابية وطلابية
- غادر الحزب مؤسسا حبهة

**المترشح : علي فوزي رباعين**

59 عاما

- ناشطة حقوقي تعرض للاعتقال
- ترشح في 2004 و 2009
- مرشح حزب عه 54

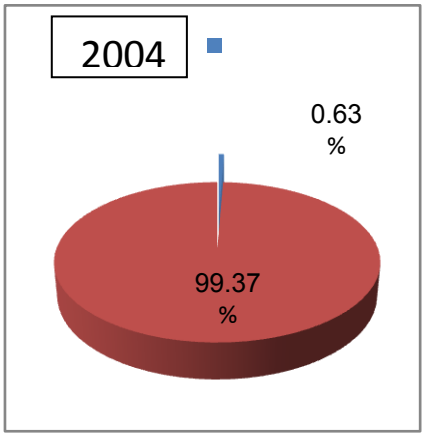


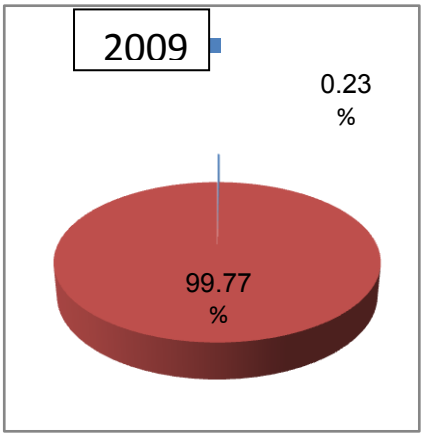


**المترشح : موسي تواتي**[1]

61 عاما

- رئيس تنسيقية ابناء الشهداء
- مرشح الجبهة الوطنية

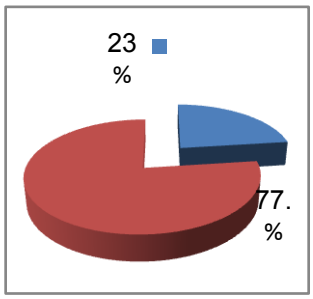


2009

[1] عصام بن الشيخ"انتخابات رئاسية في الجزائر 2014م:دراسة في السلوك التنظيمي"تم التصفح عليه 2014-5-9المتحصل عليه من الموقع: Democracy.ahram.org.print .ex news

**المطلب الثاني:سيناريوهات الحملة الانتخابة وتساؤولات حول دور المؤسسة العسكرية فيها**

انطلقت رسميا الحملة في **23 مارس 2014** وستنتهي يوم **13 أبريل** عند منتصف الليل، وفقا لأحكام القانون العضوي المتعلق بالنظام الانتخابي الجزائري، هذا يعني أن الحملة ستبدأ قبل 25 يوما من موعد الانتخابات وتتوقف 3 أيام نافذة قبل تاريخ إنطلاقها,بمشاركة ستة مترشحين للانتخابات الرئاسية .

تميزت الحملة الانتخابية لرئاسيات 2014م بالتنافس الشديد بين مترشحين ,الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وبن فليس:حيث عرفت الجزائر ولاول مرة غياب مترشحها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن حملته بسبب المرض وعدم قدرته لتنشيطها,مما جعله يعين من ينوبه في الحملة على راسهم سلال قائد الحملة,الوزيران بن يوسف و غول وبلخادم واويحي , متبعين افكار و برامج لمشروع تقليص مدة الخدمة الوطنية والقانون المتعلق بالمطلقات وتضارب حديث منشطي الحملة عن الجمهورية الثانية والثالثة، مشيرا أن الحكومة اتخذت عدة قرارات لصالح مرشح السلطة منها تأجيل توزيع السكنات، تقليص مدة الخدمة الوطنية، تأجيل التوظيف في بعض المناصب,ولكن الغريب في الامر هو تعرض هذه الحملة في العديد من المحطات التي نشطوا فيها ممثيلوا الرئيس للطرد ما يدل عن رفضهم شعبيا ,اضافة الى الاحتجاجات العرمة التي عرفتها كل من العاصمة ,بويرةوبجاية التي ترفض ترشح الرئيس مرة اخرى بداعي المرض .

كما ان مرض الرئيس اعطى فرص للطرف الاخر بضهوره وبقوة على الساحة وهو بن فليس الذي لقى ترحيب في كثير من المدن الجزائرية على راسها خنشلة ,تلمسان ووهران وهذا ما غير معطيات كثير على الواقع,فهناك قاعدة عريضة من حزب جبهة التحرير الوطني التحقت به ووعدته بان لن يسمحوا بالتزوير ,وهذا ما حذره بن فليس من خلال خطابه و وقال إنه وأنصاره لن يسكتوا عن هذا.. لكنه عاد إلى الوراء وقال إن العنف بدأ من الجهة الأخرى حين عُدّل الدستور في 2008 وفتح الرئيس العهدات لصالحه كما صرح ابتعاد وحياد المؤسسة العسكرية في الانتخابات الرئاسية,مؤكدا إن المؤسسة العسكرية أوهمت الرأي العام بوجود صراع غير أن الواقع أثبت أنه تم التوافق مع أخ الرئيس على أن يكون بوتفليقة مرشحا وإذا رفض يتم ترشيح الوزير الأول عبد المالك سلال.

والمؤكد في هذا كله عن عدم وجود اقبال شعبي لعهدة رابعة للرئيس من خلال الاحتجاجات التي قامت في عدة ولايات من الوطن ,رافضين بحكم الرئيس عبد العزيز بو تفليقة بحجة المرض,وعدم قدرته على تسيير الدولة مرة اخرى.

وايضا مع وجود عدة تساؤلات لدى الرأي العام الوطني، وحتى الدولي حول محل المؤسسة العسكرية من الاستحقاقات القادمة، وأي دور قد يلعبه الجيش، وهل سيلتزم الحياد ويترك المجال مفتوحا، أم أنه سيرمي بثقله في حسم نتائج اللعبة[1].

كشفت الاتهامات ''الخطيرة'' التي وجهها الأمين العام للأفلان، عمار سعداني، قبل أسابيع، ضد جهاز المخابرات وقائده الفريق محمد مدين المدعو توفيق، عن حجم الصراع الحاصل بين جماعتي الرئاسة

---

[1] عبد العالي رزاقي وأحمد عظيمي, الجزائر نحو انتخابات مسبقة ام مرحلة انتقالية" تم التصفح عليه في 20-5-2014المتحصل عليه من الموقع:

eliction.echoroukonline .com/articles/197228

والمخابرات، وأكدت أن هذا الأخير بقيادة "توفيق" يعارض العهدة الرابعة، وهو ما أكده سعداني، بقوله أن تفجير فضائح سوناطراك وجلب عبد المومن خليفة، كان بهدف قطع الطريق على الرئيس بوتفليقة للاستمرار في الحكم لخمس سنوات أخرى.

ولم تقف الأمور عند تصريحات سعداني، بل أصبحت المؤسسة العسكرية حديث العام والخاص بعد أن تواصل الجدال ليمتد إلى تأليب الطبقة والنخبة على سعداني، آخرها تصريحات الجنرال المتقاعد بن حديد، ورسالة هشام عبود ضد شقيق الرئيس، لتمتدّ بعدها إلى جر الجنرال حسان، رئيس مصلحة مكافحة الإرهاب بمديرية الاستخبارات للمحكمة العسكرية.

وأكدت لاحقا رسالة الرئيس بوتفليقة، التي وجهها إلى قائد الأركان بمناسبة حادث سقوط الطائرة العسكرية، ونظيرتها التي وجهها ، بمناسبة اليوم الوطني للشهيد، أن جميع الأطراف "المتناحرة" تبحث عن مخرج من الأوضاع التي وصفها الرئيس، في رسالته بالخطيرة، أو على الأقل أن تعطي إشارات بانتهاء "الحرب الباردة" بين أجنحة النظام.

وبالرغم من اختلاف القراءات حول مضمون رسالة وزير الدفاع والقائد الأعلى للقوات المسلحة، إلا أن جميعها كانت صحيحة في نظر المتلقين رغم تناقضها في بعض الأحيان، وهذا ما يوحي إلى أن الغموض لا يزال سيّد الموقف.

فهناك من يرى أن رسالة بوتفليقة، نتيجة توافق بعد صراع بين الرئاسة وقيادة الأركان والمخابرات، لتجاوز مرحلة الخطر، وتقديمه لإيحاءات نفى فيها وجود صراع بين مؤسستي الرئاسة والمخابرات، وإعادة ترتيب أوراق اللعبة وضبط التوازنات بين الطرفين.

وعزّز هذا الاعتقاد الرسائل المشفّرة التي ألقى بها حمروش، في بركان الرئاسيات، والتي أكد فيها على دور المؤسسة العسكرية في صناعة القرار، وحديثه عن الحفاظ على مصالح جميع الجماعات، وتأكيده على أنه لن يترشح للرئاسيات إذا قدم الجيش مرشحه.

وبالعودة إلى تاريخ العلاقة بين الطرفين يعتقد متابعون أن المخابرات هي من تصنع رؤساء البلاد، ويفهم البعض الآخر من رسالة الرئيس على أنها دليل على تمكن "الرئاسة" من جهاز المخابرات، وإضعاف رجله القوي الجنرال توفيق، وعزز في نفس الوقت بحسب أنصار العهدة الرابعة قوة قائد الأركان، وهو ما يعني أن دور الجيش يبقى محوريا في صناعة المشهد، فقط انتقل الثقل من جهاز المخابرات إلى قيادة الأركان.

وخلاصة القول فإن التطورات الأخيرة ـ برأي مراقبين ـ والتي أعقبت تصريحات سعداني، أثبتت أن جميع الأطراف المتناحرة جلست إلى طاولة واحدة، وأكدت أن كل المناورات من قبل لم تكن مناورات حسم بقدر ما كانت موقع قوة، كما أن جميع المؤشرات توحي بأن الرئيس القادم للجزائر لن يخرج من دائرة الذي تختاره المؤسسة العسكرية، أو على الأقل الذي ترضى عنه بالرغم من التطمينات التي نقلتها زعيمة حزب العمال، لويزة حنون، عن قائد الأركان القايد صالح بعدم تدخل الجيش في الرئاسيات.[1]

[1] (د,ك),العسكر في القلب رئاسيات2014م تم التصفح عليه2014-5-9المتحصل عليه من الموقع:

www.algeria channel .net

## المطلب الثالث:نتائج الانتخابات الرئاسية وازمة احتكار السلطة

### منحني نتائج الانتخابات الرئاسية:

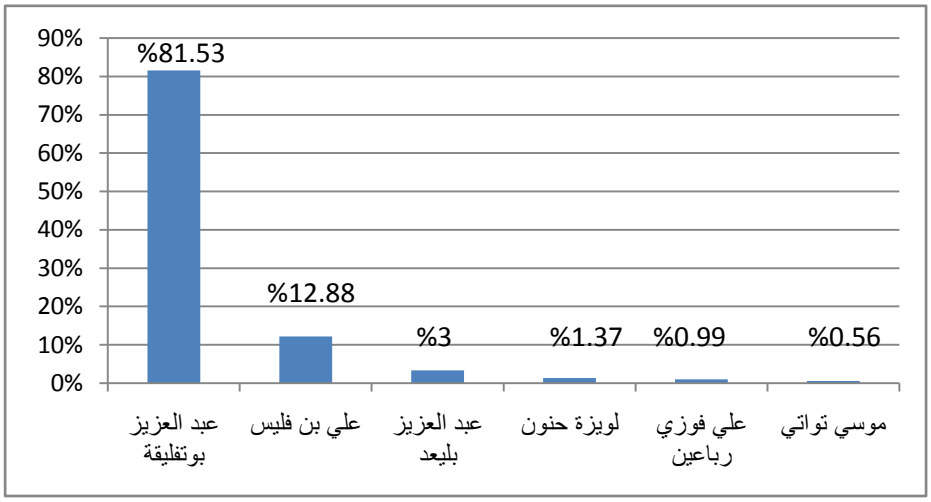


شهدت الجزائر في الأيام القليلة السابقة انتخابات رئاسية ,سماها البعض بالعهدة الرابعة للرئيس المنتهية صلاحيته عبد العزيز بوتفليقة, وفقا للنتائج النهائية التي صرح بها وزير الداخلية الطيب بلعيزبفوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بولاية رابعة بنسبة 81.53% و علي بن فليس بنسبة 12.18%، في انتخابات،وحصد رئيس حزب جبهة المستقبل عبدالعزيز بلعيد على نسبة 3%، في حين حصلت رئيسة حزب العمال لويزة حنون على 1.37% من الأصوات، فيما حصل رئيس حزب عهد 54 علي فوزي رباعين على 99 .0%، وحصد رئيس حزب الجبهة الوطنية الجزائرية موسى تواتي 0.56%، وخاض الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة الانتخابات الرئاسية للمرة الرابعة على التوالي منذ انتخابات 1999.

وقد بلغت نسبة التصويت الرسمية، بحسب ما أعلن وزير الداخلية الطيب بلعيز، وأعلنت النسبة بـ 51.70 %، وهي أقل بكثير من نسبة التصويت المسجلة عام 2009، التي تجاوزت 74.% وبلغ عدد الناخبين الذين سجلوا للانتخابات 23 مليون ناخب، حسب وزير الداخلية ,معبرا عن الظروف الحسنة التي جرت ودون تسجيل أي أحداث تذكر.[1]

[1] عصام بن الشيخ ،مرجع سابق.

## المبحث الأول: ماهية "الربيع العربي"

صادق في الآونة الأخيرة انفجار شعبي داخل المنطقة العربية أو كما سماها البعض بالربيع العربي المعبر عن قيام عدة ثورات في الدول العربية بداية من تونس إلى سوريا و لكل ثورة خصوصيتها على حسب عوامل و طبيعة كل نظام سياسي لدولة ما و انما في الأخير تتفق حول هدف يربطها مصالح و المصطلح "الربيع العربي" و تطابقه فعلما مع هذه الثورات أو هي في الأصل مجرد احتجاجات .

و من خلال هذا المبحث نتطرق في كل مطلب للتعرف أكثر حول هذا المصطلح و حول عوامل هذه الموجة التي طرأت على هذه الدول.

### المطلب الاول: اصل تسمية الربيع العربي

في تحديد مصطلح الربيع العربي والتعرف بـه قمنا بتقسيم المطلب الأول إلى فرعين أساسيين، الأول يتناول أصل التسمية و الثانية حول أسباب و عوامل اندلاع الربيع العربي و هما كالآتي:

الغرب هو من أطلق المصطلح الربيع العربي على الأحداث التي جرت في المنطقة العربية. حيث " البريطانية أول من استخدم هذا المصطلح. و قد يكون لذلك علاقةIndepandment" كانت صحيفة بتوازن العرب عبر تاريخه التي تعرف هي أيضا بثورات الربيع الأوربي.

و للتعرف أكثر على طبيعة المفهوم و تحديد ما إن كان يندرج بالفعل ضمن نطاق "الثورات" أم ينصرف عند تحديده إلى مجرد حركات احتجاجية. فمن تلك الأحداث احتدم الجدل على الساحة العربية و العالمية حول هذه النقطة و لا يزل.

وتعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنها:"التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع ، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وإيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية

ويعرف كرين برنتون الثورة في كتابه الموسوم "تشريح الثورة" بقوله "إنها عملية حركية دينامية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي إلى بنيان اجتماعي آخر "

أما "يوري كرازين" فينظر لها – أي الثورة – بإنها "شكل من أشكال الانتقال من تشكيل إلى آخر ،كما أنها قفزة من التشكيل الاقتصادي والاجتماعي البالي إلى تشكيل أكثر تقدما، تكون الخاصية المميزة السائدة له ومضمونه السياسي هو انتقال السلطة إلى الطبقات الثورية[1]

[1] ناصر جويدة,خلف(خالد),"الثورات العربية في ميزان",الإسكندرية,دار الوفاء,ط1,2012م،ص17.

وعرفها البعض بأنها " حدث مفاجئ يؤدي إلى تغيير راديكالي يقطع الصلة بالماضي ويؤسس لنظام يلبي مطالب الثوار والذين هم الشعب وليست نخب متصارعة في بنية النظام"

بحيث يرى المفكر الأكاديمي دكتور 'ابراهيم ابراش' بان ما يحدث في المنطقة العربية تعتبر ثورات و عرفها بأنها " فعل جماهيري شامل، فحين تتأزم الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و تصبح أحوال الناس لا تطاق، و عندما تتباعد الثقة بين الحكم و الجماهير و تغيب وسائل التعبير السلمي عن المطالب لاتجد الجماهير أمامها إلا التحرك"[1] لتغيير الأوضاع تغييرا جذريا. فبعض الثورات تكون سلمية و لا يراق بها الدم، فتنعت بأسماء دالة على ذلك كالقول بالثورة البرتغالية، و ثورات أخرى ارتسمت بالدموية كالثورة الفرنسية، المشهد الذي جرى في مصر و تونس يرقى إلى مستوى العمل الثوري".

و حسب رأي الباحث المصري 'سامح راشد ' أنه يمكن القول أن الغالب على موجة الاحتجاجات العربية احتجاجات **ثوريـة** و ليست مجرد مطالب جزئية أو انتفاضة مؤقتة، اذ تنطلق تلك المقاومات للحالة الثورية على كل من **تونس، مصر، ليبيا، اليمن و سوريا** أما في الدول العربية الأخرى فهي أقرب الى حالات احتجاج. كما هي أقرب الى الحركات المطلبية الجزيئية منها الخصائص الثورية الشاملة، و ان ذلك التوصيف يتعلق بمشهد متحرك و حيوي، أي يظل مرنا و قابلا للتعديل بحسب تطور الأحداث و التفاعلات داخل كل حالة.[1]

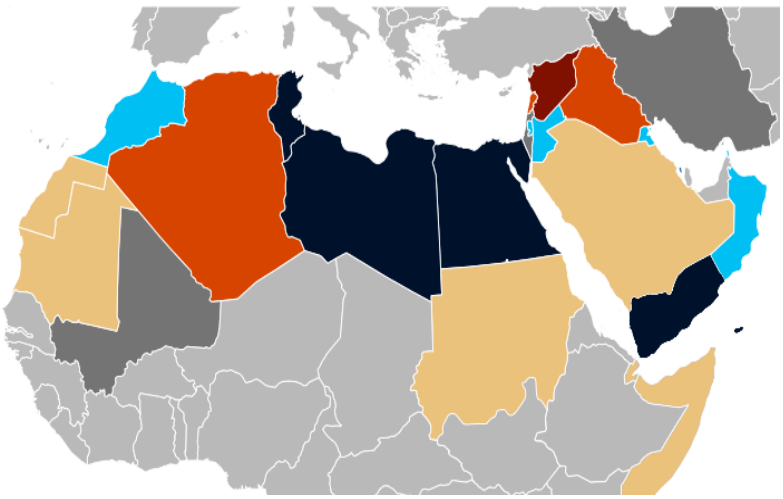

**ثورة أدت إلى خلع النظام** **اضطرابات مدنية مستمرة ومطالبات بتغيير الحكومة**
**احتجاجات وتغييرات في الحكومة** **احتجاجات عارمة** **احتجاجات محدود**

[1] ناصر جويدة,مرجع سابق،ص 18.

## المطلب الثاني:عوامل الحراك الشعبي في المنطقة العربية

و لمزيد أكثر من التحديد يقتضي الأمر الغوص في العمق أكثر لتحديد طبيعة الأحداث **"الربيع العربي"** و هذا يتطلب التوقف عند الأسباب و هي متشعبة، بل و متعددة منها ما هو تقليدي و منها ما مستجد و لعلى في مقدمتها:

**الجمود السياسي:** حيث تشترك غالبية الدول العربية بالجمود السياسي و عدم ممارسة الديمقراطي الحقيقية و أهم معانيها تبادل السلطة و التعددية السياسية، بالإضافة للانتخابات الشكلية و الحياة النيابية المقيدة و بالمحصلة لا يوجد تداول للسلطة و أدى ذلك الى فقدان الأمل في تحسين أو تغيير في ظل تلك الأنظمة التي كانت مهيمنة في بلدان الربيع العربي.[1]

**جدول يوضح حالة الحكم في الدول العربية:**

| الأنظمة الجمهورية | |
|---|---|
| **تونس** | زين العابدين و توليه الحكم مدة 30 عام |
| **ليبيا** | معمر القذافي منذ الانقلاب العسكري 1969م و سماها بثورة الفاتح |
| **سوريا** | بشار الأسد خلف أبيه حافظ عام 2000م حيث تم تعديل الدستور في 15 دقيقة ليتناسب مع عمر بشار الأسد. |
| **مصر و اليمن** | هناك رغبات من حاكميها حسني مبارك و علي عبد الله صالح لتوريث الحكم لأبنائهم جمال و أحمد |

| الأنظمة الملكية | |
|---|---|
| البحرين<br>المغرب<br>الأردن<br>السعودية | المطالبة بملكية دستورية و مزيد من الحريات و القضاء على الحكم الملكي المقيد |

**جدول يوضح الحالة الاقتصادية في الوطن العربي**

[1] (د.ك),الربيع العربي"مفهومه,اسبابه,تداعياته"
www .dpp.gov-jo /2012 /15.htm.

**العامـل الاقتصادي:** و هو أكثر أهمية فالدول العربية هي الأعلى على المستوى العالمي بمعدلات البطالة و التي تصل معدلاتها بنسبة 25 من مجموع القوى العاملة.

كما أنها تعاني في مجملها ضعف اقتصادي مما أدى الى انخفاض مستوى الدخل الفردي و تراجع الخدمات الأساسية التي يتمتع بها المواطن و تراجع مستوى التعليم، بالإضافة الى غياب العدالة في توزيع الثورات و سوء النفقات الحكومية.

كما لا يمكن اغفال ما يمكن تسميته بالاستقطاب الاجتماعي ببعديه الاقتصادي و الثقافي و حتى المذهبي في الواقع الراهن، فقد شهدت الدول العربية مؤخرا تكريس الفجوة الاجتماعية بين طبقات المجتمع و شرائحه سواء الفجوة بمعناها الاقتصادي أو الاجتماعي و الثقافي.

حيث ينقسم المجتمع الى شرائح تنطبق عليها سمات الثنائيات المتناقضة (أغنياء، فقراء، متعلمون وأميون، علمانيون و اسلاميون متشددون)، يضاف الى ذلك انقسامات أخرى (مسلمون، مسيحيون) أو (سنة وشيعة). و تلك الاستقطابات الثنائية نقلت النسق الاجتماعي و الثقافي العربي من حالة تجانس و اتساق مع الذات الى تشتيت و توتر و بالتالي قابلية للانفجار و التصارع.

أما بالنســـبة للعوامل الخارجية، فأهمها:

**العولـمة:** بحيث نظر اليها الاستاذ الاقتصادي "جوزيف ستيحلتز" الأمريكي، بأنها تداعيات سلبية للعولمة على المساواة أو العدالة بين الدول و بداخلها، فقد أشار بأن العولمة المبينة على النموذج الرأسمالي تفرز و تكرس العديد من الظواهر الاقتصادية التي يصفها غير المقبولة أخلاقا و غير مستدامة سياسيا. فيما يشبه النبؤة لقيام الموجة الحالية من الثورات التي كان فقدان شرعية نضمها مرتبطا في أحد أبعاده بالشعور باختطاف الدولة و استخدامها لصالح فئات و مصالح محدودة مع اهمال السواد الأعظم من مواطنيها.

كما لا يمكن التغاضي عن التحولات الكبرى التي شهدها العالم في ميدان **تكنولوجيا و الاتصال** و أثرها البالغ في احداث الربيع العربي، فقد كانت سهولة الاتصالات سببا أساسيا في تسهيل اندلاع التحركات الشعبية و الاحتجاجات في المنطقة العربية. بحيث شهدت السنوات الأخيرة تطورا مذهلا في الأدوات الحديثة للتعبير و التواصل و التفاعل مثل المواقع الالكترونية و الشبكات الاجتماعية للتواصل ( **الفايسبوك و تويتر)** ، حيث أصبح الفضاء الالكتروني ساحة كاملة للحوار و في نفس الوقت أداة للتغيير و الاحتجاج بل و للتنسيق في التحرك و تنظيم الاحتجاجات و هنا لا يمكن اغفال تأثير التركيبة الجيلية للشعوب العربية، فالشعب الذي أصبح غالبيته شباب و تفكيره أكثر انفتاحا و انطلاقا من قدرة الانظمة على الاستعاب و التعامل مع النخب الحاكمة التي تبدأ أعمارها فوق

الخمسين. و ما حدث هو تفاعل " **اجتمعت فيه الأسباب التقليدية مع المستجدات السريعة المتغيرة فحدثالانفجار**". [1]

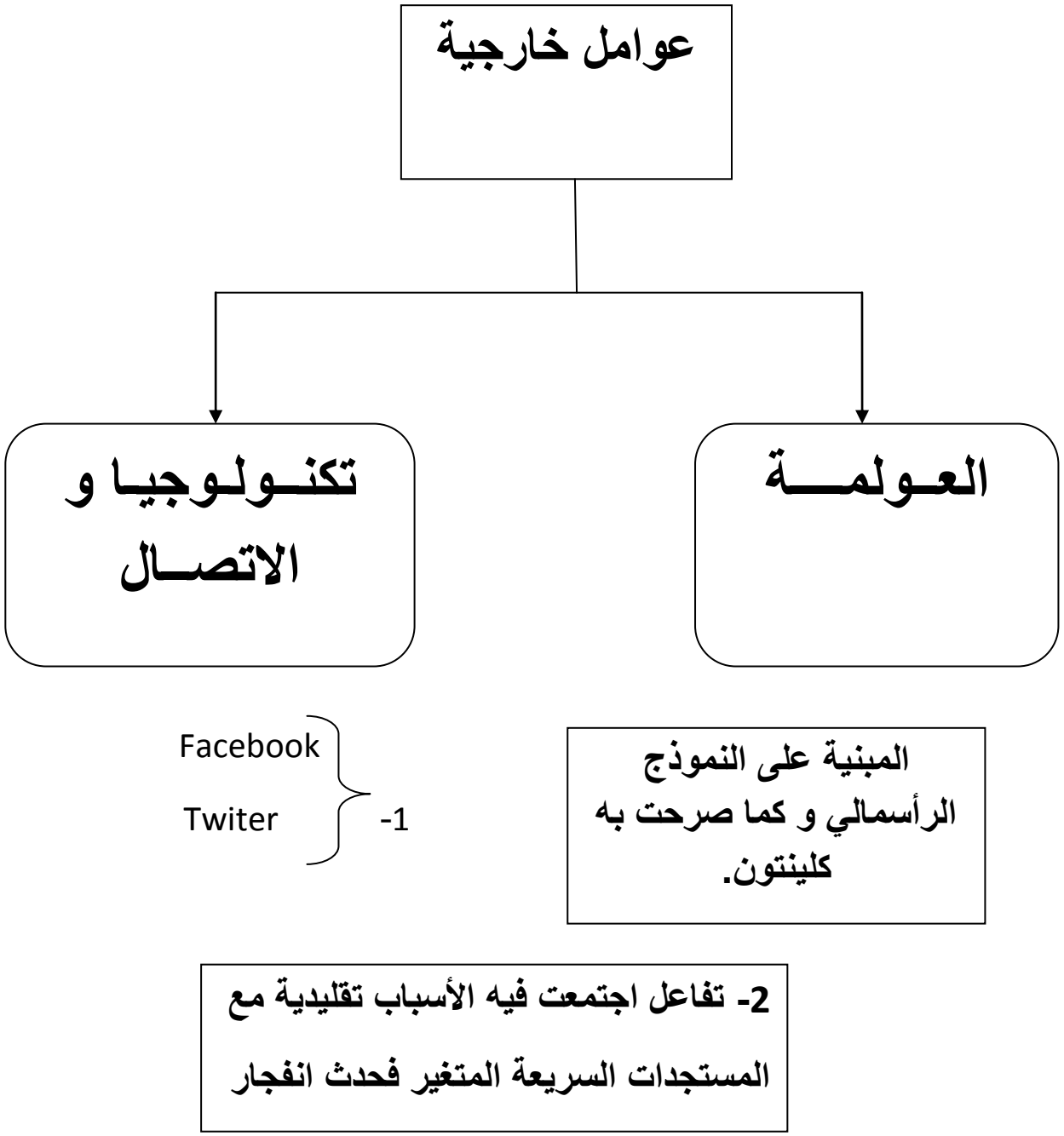


[1] (د.ك),الربيع العربي،مرجع سابق.

**المطلب الثالث: أهداف الربيع العربي.**

لم يكن الانفجار الشعبي العربي مفاجئا لدى البعض,فمنذ اعلان وزيرة الخارجية كلينتون بظرورة اقامة شرق اوسط جديد كثرت التساولات انذال حول هذا المشروع او المخطط كما حلله المحللين السياسيين,وحتى بالنسبة الى الغاية من رسم هذا المخطط فهناك الكثير من القول عنها,و لكن في هذا البحث نستخلص اهمها بالمصرحة و الخفية وهذا مالايعلم:

**الأهداف المعلنة**

تتمثل الأهداف المعلنة لقيام ربيع عربي في مجملها هو تجسيد الحكم الراشد و القضاء على الفساد بكل أشكاله. من خلال المطالبة بالديمقراطية و الكرامة. و معالجة قضايا الفقر و البطالة، و تحقيق العدالة و تكافؤ الفرص و حماية معاني المواطنة و تحقيقها من خلال الحفاظ على الحقوق و توفير الخدمات الأساسية للمواطن العربي و اتاحة الفرصة لجميع مكونات المجتمعات للتعبير عن ذاتها، و عدم وجود قوى سياسية مجتمعة تعادي ذلك. و قدأشار إليه "كلينتون" الوزير الخارجية للولايات المتحدة بإقامة "شرق أوسط" جديد به أكثر نظم ديمقراطية و فسح المجال للمجتمع المدني بالعمل أكثر جدارة و فعالية و توفير الرفاهية للشعوب العربية من خلال التعبير عن مطالبها و حقوقها المدنية، و هذا من خلال القضاء على النظم التقليدية المستبدة الغير مستوعبة لمتطلبات شعوبها و مواطنيها.

كل هذه تعتبر أهداف سامية مبنية على مبادئ الديمقراطية و مستوحاة من معايير المواطنة و مواكبة للمتطلبات و المستجدات الجديدة المواكبة لمطالب الأفراد.[1]

لعل أول مالفت اليه هي اللمسة السحرية الغريبة في تحرير الحركات الاحتجاجية التي هي بمثابة ثورات شعبية مطالبة لحقوقها و حريتها. لذلك تكمن الأهداف الخفية في:

مشروع "الشرق الأوسط" الذي هو نازع لحماية مصالح و توسع اسرائيل بالمنطقة و ذلك من خلال تصاعد الفتن و خاصة بين المسلمين مثال " **الشيعة و السنة** " و حتى في المذهب نفسه خلق طوائف معادية لبعضها.

و حتى بالنسبة للدول الأوربية و التي تتباين أهدافها على المنطقة فهي في مجملها تسعى الى تحقيق مصالحها في المنطقة و خاصة ألمانيا، فرنسا و بريطانيا

تركيا الأخرى و التي تباينت مواقفها من دولة الى أخرى في دول الربيع العربي، إلا أنها في الأخير تسعى الى ابعاد ايران و تحالفها الموجود مع سوريا.[2]

---

[1] ناصر جويدة ، مرجع سابق ، ص 20.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي,"مشروع الشرق الاوسط الكبير:الحقائق والاهداف والتداعيات",الجزائر,ديوان المطبوعات الجامعية,2005.ص 49.

و غيرها الدول الغربية الأخرى المواسية للموقف الأمريكي و المتباينة مواقفهاعلى حسب مصالحها المتواجدة في الدول الربيع العربي، لذلك التكلم عن الأهداف الخفية لقيام "الربيع العربي" هو التكلم عن المصالح الغربية المتواجدة في المنطقة و كيفية الحفاظ عليها. بالإضافة الى حماية مصالح اسرائيل في المنطقة، لهذا نترك الجانب التحليلي في الفصول الآتية موضحين عن الديمقراطية المفروضة من طرف الغرب لا المختار من جانب ذاتي للشعوب العربية و لعلى النتائج الأولية للربيع العربي تثبت ذلك مع الانتظار الغد.[1]

[1] عبد القادر رزيق المخادمي ، مرجع سابق ،ص 50.

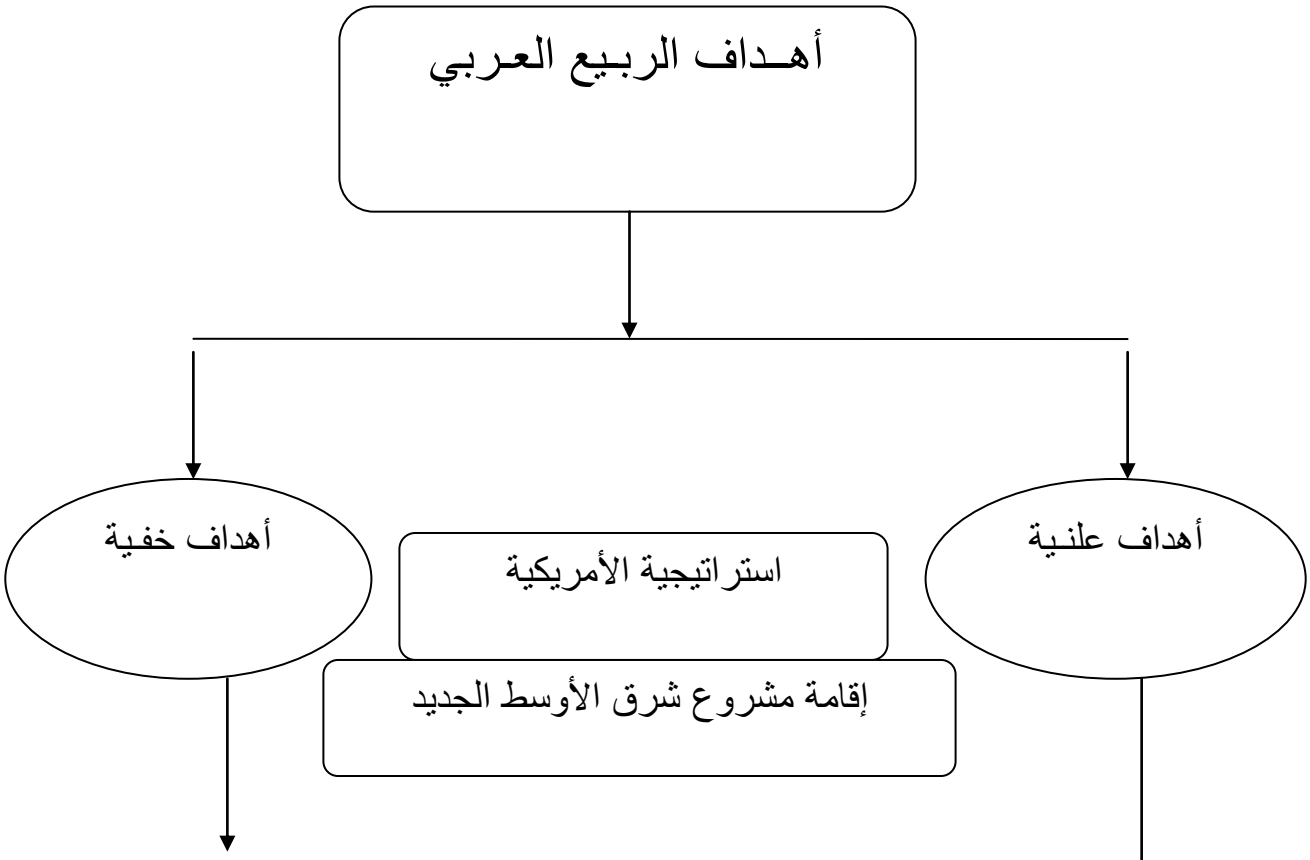


كما صرحت به كلينتون:

- إقامة حكم راشد
- أكثر ديمقراطية
- حماية معاني المواطنة
- فسح المجال أمام المجتمع المدني
- تحقيق الرفاهية للمواطن العربي و التعبير بكل حرية.

- حماية أمن و التوسع الاسرائيلي بالمنطقة
- السيطرة على منافع النفط
- حماية الدول الأوربية خاصة (ألمانيا، فرنسا و بريطانيا)
- تركيا و سعيها لابعاد ايران و تحالفها مع سوريا

## مخطط لأهداف الربيع العربي

## المبحث الثاني:تصورات الجزائر للحراك العربي.

عام 2011 كانت مثيرة و متسارعة في العالم العربي ببروز ثورات ضد الأنظمة السياسية العربية، و لم يكن الشارع الجزائري ببعيد عن التعاطي مع ما حدث في تونس أولا و في مصر ثانياة ثم في ليبيا و مع تقلبات الاوضاع في بؤر توتر امنية عربية اخرى كاليمن و سوريا، و في اعتبار ان هذه الدول لا تختلف عليهم الجزائر بشكل كبير ناحية الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، كالبطالة و ازمة السكن و البيروقراطية الإدارية و غيرها، لذلك نجد الجزائر انقسمت مواقفها من خلال هذا الحراك الشعبي من مواقف و ردود أفعال رسمية التي تسعى لمواجهة الموجة و مواقف غير رسمية، شعبية التي هي الاخرى ابدت ما تراه مناسب للوضع الامني للبلد، و هذا ما سنشرف بتحليله في هذا المبحث و من خلال الفروع التالية:

### المطلب الأول:المساعي الجزائرية في ظل المعطيات الراهنة.

عرفت الجزائر نهاية عام 2009 اضطرابات في الشارع استمر لشهور، بشكل متقطع في مناطق داخلية كان عنوانها الاساسي و البارز معاناة من المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية كالبطالة و السكن و البيروقراطية و القروض التي فرضتها الدول للشباب لتجسيد مشاريعهم و ما صاحبها من الفساد والرشوة. و مع ارتفاع موجة الاسعار في بعض المواد الاستهلاكية الضرورية "كالحليب و الزيت و السكر" و هنا بدأ تصاعد الغضب الشعبي.

لذلك حاولت السلطات جاهدة كبح جماح الشباب المطالب بتحسين الوضع الاجتماعي و الاقتصادي و الشباب البطال بالجنوب الجزائري الذي خرج بدرجة اكبر ضد مفارقات الحال المفروض عليه كون الرقعة التي يعيش عليها سكان الجنوب تحوي الثروات التي تؤمن عيش البلاد بنسبة 99 بالمئة.

لذلك نجد احزاب المعارضة التي نظرتالى الوضع بلفتة ايجابية بمساهمتها بهذه الحملة الاحتجاجية منادية اشبان الجزائريين باجراء اصلاحات سياسية و اقتصادية و اجتماعية.

و دشن خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في " 15افريل 2011" علامة فارقة في الخطاب السياسي الاصلاحي الجزائري وهو ما عد في نظر انصار هذه الخطوات تحول الى الامام، اذا اعلنت رسميا في عام 2011 اصلاحات منها اصلاح قانون الجماعات المحلي، لشعبها في **جانفي 2011** الإصلاحات السابقة الذكر:[1]

[1] قوي بوحنية,"ثورات الربيع العربي",تم التصفح في06-5-2014المتحصل عليه من الموقع:
www.bchaid.net/.../index-php?...id

1 – اصلاح نظام الانتخابات

2 – قانون حالات استثنائي في العهدة البرلمانية، لتأكيد ضرورة تفرغ النائب لعدته البرلمانية.

3 – قانون توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة والتي بموجبه اصبحت الجزائر اول دولة عربية في تمثيل المرأة برلمانيا.

4 – قانون الأحزاب السياسية.

5 – قانون الجماعات.

و يرى المتحمسون للاصلاحات الرئاسية على أنها تنطوي على ملامح ايجابية عديدة و أنها جاءت ضمن سياق دولي و اقليمي مهم و ضمن اكراهات فرضت على النظام السياسي الجزائري التعاطي معها بنجاعة و سرعة.

ان عملية اخضاع سياسة الاصلاحات السياسية الجارية في الجزائر للنظام العلمي التحليلي و استراتيجيات التغير و التجديد و التطور في الحركات الاجتماعية المعاصر.تكثف و تبلور الطبيعة و الخصائص الاستراتيجية لهذه الاصلاحات من حيث أنها:

- تتجاوب و تتطابق مع حقائق الحياة في الوجود، و مع طبائع المجتمعات في التطلع الى التغيير و التجديد و التطوير الى حياة أفضل.
- تتسم سياسة الاصلاحات السياسية و الدستورية الجارية بحكمة و حنكة التغير الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي الهادئ و المخطط و الامن الوطني الشامل.
- ان سياسة الاصلاحات السياسية الجارية متكيفة مع عوامل و تفاعلات البيئة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الامنية الوطنية و الاقليمية الدولية، و ذلك من اجل كافة ضمانات نجاحها في عالم يتم بسرعة التغير الشامل و السريع، و محفوف بالعديد من التهديدات و المخاطر و التحديات و الازمات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الامنية السريعة الانتشار و القوية

والتأثيرات على جميع المجتمعات و الدول بفعل قوة المد العولمة الشاملة و الزاحفة...[1].
بالإضافة الى ذلك تتوفر عدة صفات دستورية و مؤسساتية ديمقراطيةلتعزيز المتطلبات السابقة أهمها:[1]

[1] قوي بوحنية,،مرجع سابق.

انبثقت في ظل نظام وطني جمهوري و ديمقراطي و شعبي شرعي و قائم يعد من ثوابت الهوية الوطنية و من رموز الدولة و المجتمع.

- أثريت هذه الاصلاحات السياسية و تبلورت بمنهجية ديمقراطية تشاركية، و بمواسطة مؤسسات برلمانية منتجة في ظل التعددية السياسية، حيث شاركت الاحزاب السياسية المعتمدة و الشخصيات الوطنية و منظمات المجتمع المدني و قادة الفكر و الرأي العام والإعلام في اثرائها و بلورتها من خلال جلسات و مذكرات المشاورات السياسية التي جرت و تمت خلال شهري **ماي، جوان 2011**، ضمن هيئة المشاورات السياسية و ذلك قبل أن يقتنها و يصادق عليها البرلمان بغرفتيه في 2012.

كما أن التفاف و ارتباط الشعب و المواطنين و الأحزاب السياسية و المنظمات و قوى المجتمع المدني، و مؤسسات و سلطات الدولة بها كفيل بتجنيد الجميع من أجل انجاحها و لو بصورة حقيقية و سلمية.. [1]

## المطلب الثاني : النتائج الاولية للربيع العربي وانعكاسها محليا على الجزائر

أل حق الربيع العربي تاثيرا ملحوظ على االواقع المحلي في الجزائر وعلى كافة الاطراف الرسمية منها او غيرها و هذا ما ادى الى اعادة النظر في مجمل الوسائل التي تحتوي الحراك الشعبي من الوصول الى الداخل ولاسيما انه و من خلال النتائج الاولية التي سجلها مجموع من التغيرات التي انعكست سلبا على الدول المعنية به ,ولهذا نجد الجزائر على وجه الخصوص حرصت على تفاديه وهذا راجع لعدة اعتبارات واسباب تجعل منها تتراجع عن مهابات رياحه.

تعتبر الجزائر كباقي الدول العربية التي تشهد تراجع ملحوظ في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و توافر معايير تحفز على القيام ربيع عربي جزائري الا ان احتجاجات 2011 التي قام بها عدد من الطلاب و الاحزاب المعارضة لم تؤول الى قيام ثورة شعبية و هذا ما طرح تحليلا اخر حول العوامل و الاسباب التي الت دون ذلك لمواجهة التحولات الاقليمية و تحليلا اخر حول نجاعة الاليات التي تبعتها الدولة الجزائرية في تعاطيها و تفاعلاتها مع هبوب الرياح الاقليمية للربيع العربي ذي الأمواج المتلاطمة و لعل ابرز ما يلي :

- جملة الاصلاحات السياسية التي وضعها الرئيس بوتفليقة السابقة الذكر منها النظام الانتخابي الذي يسمح بمشاركة واسعة للاحزاب السياسية و لاسيما الاحزاب [2] الاسلامية

---

[1] قوي بوحنية،مرجع سابق.

[2] العربي منير"الجزائر والربيع العربي",تم التصفح في12-03-2014المتحصل عليه من الموقع:
www.africate.net/.../19

والمعارضة ومشاركة المراة في العملية السياسية و دليلا ذلك هو مشاركة الاحزاب السياسية المتواجدة على الياحة المحلية في الانتخابات البرلمانية 2012

- الاصلاحات الاقتتصادية التي طرحها حول القروض لمساندة الشباب منها ( لونساج) و قروض البنك بحيث و صلت فائدتها 1% بالاضافة الى مشاريع السكن و تدعيم المؤسسات الصغيرة حيز التنفيذ بعد .

بالاضافة الى النتائج الاولية للربيع العربي و ما الت اليه من تهديدات امنية ، بحيث كانت هذه النتائج مسفرة عن تراجع ملحوظ للدول العربية من الناحية الاجتماعية ، الاقتصادية ، الامنية .

كما انها ترجع لاعتبارات داخلية حيث تعتبر الجزائر دولة عربية سباقة الى الربيع العربي و من خلال تجربتها في الديمقراطية و ما ضحت به في العشرية السوداء 200.000 قتيل مع المفقود و ما خلفته من اثار نفسية و اجتماعية على العائلات الجزائرية من ضحايا الارهاب ، فقد تركت اثر بالغا في حياة المواطن الجزائري الذي اصبح لا يقبل فتح باب المغامرة السياسية و يبتعد عن الحراك السياسي.

حيث ظهرت نسبة المواطنين الجزائريين الذين يهتمون بالشؤون السياسية لا تتجاوز 31%

كما ان هناك من يرى ان سياسة بوتفليقة حول المصالحة الوطنية اصبحت اصبحت مبدا و فكرة لدى الجزائريين من خلال قولهم " الجزائر فوق المصلحة الخاصة" و التنازل عن حقوقهم من اجل بلاد مستقرة. [1]

[1] العربي منير،مرجع سابق.

**المطلب الثالث: تراجع التيار الاسلامي اقليميا و محليا**

اسفرت النتائج الاولية للربيع العربي عن تراجع ملحوظ للاحزاب و التيارات السياسية التي لا سيما ساهمت في بشكل و باخر بقيادة اللعبة السياسية فاقليميا و بالتحديد في الدول التي مسها الربيع العربي .

_تونس التي اندلعت بها اوالا في 2010/12/17 تضامنا مع الشباب " محمد البوعزيزي" الذي عبر عن اوضاع البطالة و عدم وجود العدالة الاجتماعية و تفاقم الفياد داخل النظام الحاكم عن طريق حرق نفيه ، مما ادى الى اندلاع ثورة و حراك شعبي كبير ادى الى اجبار الرئيس بمغادرة السلطة و البلاد ، حيث اعلن الوزير الاول " محمد الغنوشي" عن توليه مهام رئيس الجمهورية و حسب الفصل 56 من الدستور حتى اعلن المجلس الدستوري اعلان شغور منصب الرئيس على حسب الفصل 57 للدستور

وهذا ما سمح لحزب النهضة بتونس لوصوله الى السلطة مما ادى الى اقامة حكومة ائتنافية لعدم توليه الحكم انفردا .

_ كذلك بمصر و تاثرها بثورة تونس في 29 جانفي 2011 بعد 4 ايام من ثورة تونس مطالبين بتنحي الرئيس " حسني مبارك " من منصبه رسيما و هذا ما حدث فعلا و تولى المجلس العسكري ادارة مثر 18 سهرا حتى اقامة انتخابات الرئاسية التي فاز بها محمد مرسي رئيسا للبلاد و استمر حكمه عام و الذي لم يخلو من مظاهرات تطالب بعزل الرئيس " محمد مرسي " من منصبه و مظاهرات اخرى مؤيدة له مما ادى الى انقسام داخليا خارجيا ، حيث قام وزير الدفاع المصري " عبد الفتاح السيسي " بعزل الرئيس مما احدث انقسام اخر في تنمية الحكم ، فهناك من يسميه ثورة ايتجابة لها الجيش ، و البعض الاخر انقلايا عسكريا ، مما ادى الى احتجاج و معارك من الجيس صد جماعة " الاخوان المسلمين" و انصارها ومعارضي الحكم العسكري.

وحتى الثورة الشبابية في ليبيا التي اندلعت في 17 افريل 2010 في سكل انتفاضة سعبية شملت معظم المدن الليبية متاثرة في ذلك بكلا من ثورة تونس و مصر ، مطالبة بتنحي الرئيس الراحل " معمر قذافي" من الحكم مما ادى الى اشتباكات عنيفة مع الجيش

مما الت اليه في الاخرة من تدخلات خارجية " nato" لاسقاطنظام "معمر قذافي" و ما ادى الى اسقاط " دولة ليبيا" بكاملها ، حيث اعتبر الشعب الليبي من الشوب التب تساهم فب تدهور بلاده من اجل حكم سلمي.و هذا ما ساهم في التسائل الان حول الاطراف الرسمية التي تحكم ليبيا من هي ؟ و هل هي المسيطرة للثورة الدولة الليبية.

اما محليا بالجزائر كانت الاصلاحات السياسية الاخيرة التي عرضها الرئيس عبد العزيز بزتفليقة حول القانون الانتخابي و في الانتخابات التشريعية 2012 التي اعطت مجالا واسعا للاحزاب السياسية و الاسلامية الثلاث " مجتمع السلم ، حركة النهضة حركة الاصلاح الوطني " في تكتل سمية " الجزائر الخصراء" و ذلك لاكتساح الانتخابات

التشريعيةوتحصلها على اغلبية المقا في البرلمان و لكنها خسرت البرهان اذ حصل على 48 مقعد فقط ، و السبب الرئيسي لهذه الانتكاسة لما يعود الى تزوير الانتخابات.

لكن لان هناك فرقا جوهريا بين الاحزاب الاسلامية التي شاركت في الانتخابات التشريعية في الجزائر و حزبي النهضة في تونس و العدالة و التنمية في مصر ،اللذان كانا ضحايا الاستبداد و المطاردة من طرف الانظمة السابقة في كلا البلدين ، بينما الاحزاب الاسلامية الرسمية في الجزائر فهي جزءا من المنظومة السياسية و يجري التعامل معها شعبيا على ان هدفها الرئيسي هو الحصول على جزء من الربح المالي ، كما انها لما تعاني من الاظطهاد و لما تتمتع " بدور الضحية " في نظر الناخب الجزائري خلافا لحركات اخرى قد تثير تعاطفه.

كما ان تجربة الجزائر مع الحركات الاسلامية في ظل التحول الديمقراطي التي ألت اليه الجزائر من عشرية دموية جعلت المواطن الجزائري يعيد النظر في ذلك لقد كرست نتائج الانتخابات منطق الخطاب الرسمي للسلطة في الجزائر و الذي ظل يردد ان الجزائر بمناى عن ثورات الربيع الغربي ، بحيث اريلتت السلطة م خلال النتائج

رسائل الى الخارج ان " الزحف الاسلامي الاخضر" الذي فاز في تونس و مصر مساحته محدودة في الجزائر و بان الجزائيين اختارو الملاذ الامن بدل المغامرة.[1]

[1] قوي بوحنينة ،مرجع سابق.

# خاتمة:

ان طريق الاصلاح مسؤولية صعبة ودقيقية وتحتاج الى قيادة وحنكة وصبر واستعداد للتضحية ودفع الثمن في هذه المعركة الحاسمة التي يتوقف على نتائجها مصير و مستقبل الكثير من شعوب العالم,وبخلاف ذلك فان الاصلاح يحتاج الى معجزة سياسية تبادر بها الانظمة السياسية.

والاصلاح بحاجة الى اصلاحين يتمتعون بمزايا معينة منها قوة الارادة و صدق الانتماء و ثقافة الحوار و التسامح,و الرغبة في المشاركة,و احترام قيم العدالة و المساواة و الشفافية وحقوق الانسان التي ضمنتها المواثيق الدولية,ورفض الفساد و الاستبداد و العنف وهذا يتطلب مشاركة الجميع في المجتمع من حكام و محكومين,رجال و نساء.

كما ان حركة التقدم و الاصلاح لا يمكن ان تتم الا من خلال اتاحة الفرصة المتساوية لكل فئات المجتمع في المشاركة و التفاعل و حشد لطاقات من اجل بناء الوطن الحر,وخلق المواطن المشارك بفعالية في مسيرة الاصلاح و التحديث من اجل بناء مجتمع الغد.

فالاصلاح عملية مجتمعية و بالتالي فان الفرد محدود الامكانيات و لايستطيع احداث الاصلاح بمفرده,فلا بد من ان ينظم الافراد في اطار جماعي من خلال مؤسسات المجتمع المدني,سعيا لتحقيق الاصلاح المنشود.وعليه فقد قامت الجزائر بعدة اصلاحات سياسية مست الجانبين السياسي و التشريعي منذ سن دستور 89الى غاية اليوم ,و تفضل على ذلك الاصلاحات السياسية الاخيرة التي وضعها رئيس الجمهورية في ظل التغيرات الخارجية والحراك العربي,والتي وضعت في طياتها عدة انتقادات نظرا للنتائج الانتخابات التشريعية خاصة عام 2012م,بالاضافة ايضا لاحتكار السلطة في يد حزب واحد و شخص واحد.

لذلك نجد المشهد السياسي الجزائري يلاحظ غياب الظروف الموضوعية لتجسيد الاصلاحات الديمقراطية.بسبب وجود عوائق متعددة,اقتصادية واجتماعية وثقافية,وحتئ سياسية ,فاعتبار ان الاصلاح السياسي في الجزائر هواما اصلاح ازمة,بمعنى ان الازمة هي التي تولد الاصلاح, وتدفع بالحكام الى اتخاذ اجراءات سياسية او اقتصادية او اجتماعية لمواجهة الازمة مما يجعلها تتصف بصفة الضرفية,كذلك هذه الاصلاحات هي دائما بمبادرة من المؤسسة التنفذية التي تحظى بمكانة خاصة في مختلف الدساتير منذ الاستقلال,وهذا ما ولد القطيعة النخب الحاكمة في الجزائر وتحولات كبيرة على مستوى التركيبة الاجتماعية للسكان,وعلى مستوى الوعي السياسي والثقافي للمجتمع الجزائري.

# خـــاتمة

وحتى اعادة الهيكلة المستمرة لخريطة الاحزاب السياسية جعلت الساحة السياسية الجزائرية تجد في حد ذاتها صعوبة في تحديد الطريق الصحيح للتعددية السياسية لان بعض الاطراف في الدولة لم تتعود,من منطلق النزعة التسلطية,على وجود هيكل سياسي اخر يزاحمها والبعض الاخر خائف على تشتت الوحدة الوطنية.

يعد حق الاقتراع العام الحر مكسبا من مكاسب التحول الديمقراطي في الجزائر منذ بداية الاصلاحات السياسية في 1989م,اذ تعبر الانتخابات التعددية في الجزائر عن الانفتاح السياسي,وبناء مؤسسات ديمقراطية بعيدا عن الانقلابات والعنف,الا ان الانتخابات في الجزائر عكست بصورة ما مبدا التعددية فمنذ منح الدستور 89هذا القرار الا حد الان تشهد الجزائر تواجد جبهة واحدة في توليها مقاليد الحكم وواقع الانتخابات في الجزائر اصبح مناسبة او وسيلة لتجديد شرعية المؤسسات القائمة على المستوى الداخلي وتجاه الراي العام.

كما ان التحول الديمقراطي في الجزائر وجد عائقا كبير في الاستمرار نظرا للغموض القائم بين الجيش و الولة اي بين السياسي و العسكري, وهذا الصراع منذ قيادة اركان جيش التحرير الوطني التي كانت بمثابة الذراع الايمن لجبهة التحرير الوطني,والحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية من جهة ثانية.

فمن خلال دراستنا نجد ان الاصلاحات السياسية في الجزائر اصلاحات متعثرة,مناسبتية,وتواجه تحديات كبيرة على جميع الاصعدة سواء على مستوى المبادئ الديمقراطية,او المؤسسات وهياكل الدولة,او المجتمع المدني,وبناء المواطنة,والحكم الراشد.

فمعالجة مسائل الصراع داخل السلطة,والوصاية السياسي, واعادة بناء الثقة داخل المجتمع و معالجة مشاكله الاقتصادية والاجتماعية,تحتاج إلى كثير من الوقت والتدبير واعادة بناء المؤسسات على قاعدة جديدة ومتينة.كما ان التحديات الجيواستراتجية التي شهدها العالم العربي في السنوات الاخيرة تفرض على الجزائر تبني اصلاحات جذرية على كافة المستويات و المؤسسات,لان الرهانات كبيرة,خاصة ان الجزائر تزخر بالامكانيات المادية والبشرية الهائلة,وان خطاب "شراء السلم الاجتماعي" من اجل احتواء الاحتجاجات الاجتماعية بواسطة تدابير ظرفية "ترقيعية" لن يدوم، وبذلك لابد من المبادرة لبنائ اصلاحات جذرية نابعو من ايرادة وقناعة للتغيير الايجابي الذي يخدم صالح المجتمع ككل.

## قائمة المراجع

### القوانين العضوية:

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,القانون العضوي رقم 12-01المؤرخ في12-01-2012م,المتعلق بالنظام الانتخابي,الجريدة الرسمية رقم 01,المؤرخ في 14-01-2012م.

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,القانون العضوي رقم 12-03المؤرخ في12-01-2012م,يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المراة في المجالس المنتخبة ,الجريدة الرسمية رقم01,المؤرخ في 14-01-2012م.

3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,القانون العضوي رقم 12-04المؤرخ في12-01-2012م,المتعلق بالاحزاب السياسية,الجريدة الرسمية رقم 02,المؤرخ في 05-01-2012م.

4-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,القانون العضوي رقم 12-05المؤرخ في12-01-2012م,المتعلق بالاعلام,الجريدة الرسمية رقم02,المؤرخ في 05-01-2012م.

5-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,القانون العضوي رقم 12-06المؤرخ في12-01-2012م,المتعلق بالجمعيات,الجريدة الرسمية رقم02,المؤرخ في 15-01-2012م.

القوانين العادية:

1 -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, قانون البلدية رقم 11- 10,المؤرخ في22-06-2011 الجريدة الرسمية ,رقم37,المؤرخة في 03-07- 2011.

### الكتب

1-بخوش مصطفى,"دراسة في ادبيات التحول الديمقراطي",بسكرة,جامعة محمد خيضر:كلية الحقوق والعلوم السياسية,(د.ت.ن).

2-جويدة(ناصر),خلف(خالد),"الثورات العربية في ميزان",الاسكندرية,دار الوفاء,ط1,2012م

3-رشاد القصبي(عبد الغفار),"الراي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات,القاهرة,دار الاصدقاء,2004م.

4- رشاد القصبي(عبد الغفار),"تطور السياسي والتحول الديمقراطي:الحراك السياسي و ادارة الصراع",القاهرة,ط2,2006م.

5-رزيق المخادمي(عبد القادر),"مشروع الشرق الاوسط الكبير:الحقائق والاهداف والتداعيات",الجزائر,ديوان المطبوعات الجامعية,2005.

6-صادقي الشريفي(نداء),"تجليات العولمة على التنمية السياسية",الاردن,دار جهينة,2007.

7-كريم رمزي ، وآخرون ،" تقرير حول" ، "اصلاح السياسي ام تقييد اظافي لمجتمع السياسي في الجزائر" ، الجزائر ، الشبكة الاورو متوسطية لحقوق الانسان، 2012 ،ص29.

8-مكي ثروت,الاعلام والسياسية"وسائل الاتصال والمشاركة السياسية",القاهرة,ط1,2005م.

9-منصور بلقيس(احمد),"الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي",القاهرة,مكتبة مدبولي,2004م.

10-ميتكيس(هدى),"الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول عالم الثالث",القاهرة,كلية الاقتصاد والعلوم السياسية,(د.ت,ن).

**المجلات:**

1-عباس عمار,قراءة في التعديل الدستوري 2008م,المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية,عدد1,2009م.

**الانترنت:**

1-رضوان زياد,"التحول الديمقراطي:اشكاليته,مراحله" تم التصفح يوم 02-02-2014 المتحصل عليه من الموقع: www.almumtaka.net

2-عليا حرز الله,"تحليل الانتخابات",تم التصفح يوم 03-03-2014 المتحصل عليه من الموقع: www.olqudcenrter.org/.../pages.php.

3-عمر جمعة عمران العبيدي,"المجتمع المدني والاصلاح السياسي",تم التصفح في 03-03-2014 المتحصل عليه من الموقع : dital.ahram.org.eg/articles.aspx=1187068 .

4-(د.ك),"وسائل الاعلام والاصلاح السياسي:اشكالية العلاقة" تم التصفح في03-03-2014المتحصل عليه من الموقع: www.startimes.com/=17428970.

5-العربي منير"الجزائر والربيع العربي",تم التصفح في12-03-2014المتحصل عليه من الموقع: www.africate.net/.../19

6-احمد برقوق,"الانتخابات الجزائرية 2009",تم التصفح في 07-05-2014المتحصل عليه من الموقع:

Sawtalkabar.net/oldik-modules.php ?,name new.

7-بوحنية قوي,"ثورات الربيع العربي",تم التصفح في06-5-2014المتحصل عليه من الموقع:

www.bchaid.net/.../index-php?...id

8-(د.ك),الربيع العربي"مفهومه,اسبابه,تداعياته"

www .dpp.gov-jo /2012 /15.htm.

9-(د,ك),"جبهة التحرير تفوز في الانتخابات:والاسلاميون خسروا رهانهم في ربيع الجزائر"تم التصفح عليه في01-02-2014 المتحصل عليه من الموقع:

www.arabnet.com/new.

France 24,"ترحيب دولي بانتخابات الجزائر والمعارضة تعتبرها تكريس للوضع القائم" تم التصفح عليه,12-02-2014المتحصل عليه من الموقع: www.france24.com/or/.

11-علاوة مزياني,"النظام هو الفائز الاكبر في الانتخابات التشريعية والاسلاميون يصابون بنكسة",تم التصفح عليه 9-5-2014المتحصل عليه من الموقع: www.france24.com

12-زرارقة وعظيمي, الجزائر نحو انتخابات مسبقة ام مرحلة انتقالية" تم التصفح عليه في 2014-5-20المتحصل عليه من الموقع:

eliction.echoroukonline .com/articles/197228

13-عصام بن الشيخ"انتخابات رئاسية في الجزائر 2014م:دراسة في السلوك التنظيمي"تم التصفح عليه 9-5-2014المتحصل عليه من الموقع:

Democracy.ahram.org.print .ex news

14-(د,ك),العسكر في القلب رئاسيات2014م تم التصفح عليه9-5-2014المتحصل عليه من الموقع:

www.algeria channel .net

**اللغة الاجنبية:**

1- Nasser eddin ghazali.cour de system politique cpomposes .les système liberaux.alger .1983.p .v.

## محتويات الفهرس

مقدمة..... هـ

**الفصل الاول:الاطار المفاهيمي للدراسة**

المبحث الاول:ماهية المشاركة السياسية..... 6

المطلب الاول:مفهوم المشاركة السياسية..... 6

المطلب الثاني:ميكانزمات المشاركة السياسية..... 8

المطلب الثالث:دوافع المشاركة السياسية..... 11

المبحث الثاني:الاطار المفاهيمي والنظري للتحول الديمقراطي..... 12

المطلب الاول:مفهوم التحول الديمقراطي..... 12

المطلب الثاني:انماط ومراحل التحول الديمقراطي..... 15

المطلب الثالث:المداخل النظرية المفسرة لعملية الدمقرطة..... 19

المبحث الثالث:علاقة المشاركة السياسية لعملية التحول الديمقراطي..... 21

المطلب الاول:دور الانتخابات في سير العملية الدمقرطة..... 22

المطلب الثاني:دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي..... 23

المطلب الثالث:دور وسائل الاعلام في تشكيل سياق التحول الديمقراطي..... 25

**الفصل الثاني:تاثير" تشريعات2012م ورئاسيات2014م" في تفعيل الاصلاحات السياسية في الجزائر**

المبحث الاول:التعديلات والاصلاحات السياسية في الجزائر2012م..... 30

المطلب الاول:ظروف اقرار تعديلات دستورية2012م..... 30

المطلب الثاني:تنظيم السلطات في ظل تعديلات الدستورية 2012م..... 31

المطلب الثالث:اهم الملامح العامة للاصلاحات السياسية2011م..... 33

المبحث الثاني:تشريعات 2012موفقا للاصلاحات المبرمجة..... 37

المطلب الاول:نتائج الانتخابات التشريعية وفوز حزبي النظام..... 37

المطلب الثاني:اقرار مشاركة المراة في المجالس المنتخبة..... 38

المطلب الثالث:نكسة الاحزاب الاسلامية للنتائج الغير متوقعة..... 39

المبحث الثالث:رئاسيات2014م..... 45

المطلب الاول:المترشحون للانتخابات الرئاسية2014م..... 45

المطلب الثاني:سيناريوهات الحملة الانتخابية وتساؤلات حول دورالمؤسسة العسكرية فيها.... 49

المطلب الثالث:نتائج الانتخابات الرئاسية وازمة احتكار السلطة..... 51

**الفصل الثالث:الجزائر في ظل التحولات الاقليمية العربية**

المبحث الاول:ماهيةالربيع العربي..... 53

المطلب الاول:اصل تسمية الربيع العربي..... 53

المطلب الثاني:عوامل الحراك الشعبي في المنطقة العربية..... 55

المطلب الثالث:الاهداف المعلنة والخفية للربيع العربي..... 58

المبحث الثاني:تصورات الجزائر للحراك الشعبي..... 61

المطلب الاول:المساعي الجزائرية في ظل المعطيات الراهنة..... 61

المطلب الثاني:نتائج الاولية للربيع العربي وانعاساتها محليا..... 63

المطلب الثالث:تراجع التيار الاسلامي محليا واقليميا..... 65

الخاتمة..... 69

الملخص..... 71

قائمة المراجع..... 73

فهرس المحتويات..... 77

**ملخص**

تناول هذا البحث موضوع دور المشاركة السياسية في هندسة التحول الديمقراطي في ظل الربيع العربي,واختيار الجزائر كدراسة حالة,والهدف منه هو تقديم دراسة التعديلات الدستورية والاصلاحات السياسية المقررة في الجزائرعام 2012 م ,و مدى تجسيدها من خلال تشريعات 2012م, ورئاسيات 2014 م.حيث تركت نتائج هذه الانتخابات انطباعا لدى الكثير يشكك في مصداقية تطبيقها فعلا.

الدراسة بدات بمفهوم المشاركة السياسية التي كانت ولا تزال هدف العديد من القادة والحركات الاصلاحية السياسية والاجتماعية, اضافة الى كونها موضوع رئيسي في الراسات السياسية ,وكذلك مراحلها ومستوياتها ودوافعها العامة والخاصة.ثم تناولت الدراسة دراسة التحول الديمقراطي هو الأخر الذي شهد صدى عارم خاصة على المستوى الدول العربية ,تناولنا فية مفهومه, عوامله الداخلية منها والخارجية ,مراحله ونط التحول الديمقراطي بصورتيه العنيف والسلمي,مرورا لاهم النظريات التي تفسر عملية الدمقرطة.

وتناولت الدراسة في هذا كل من التعديلات الدستورية والاصلاحات السياسية لعام (2008م و2012م ) واهم ما مست فيه بداية باعادة تنظيم السلطات خاصة السلطة التنفذية علالى تعديل قانون الانتخابات والجمعيات والعلام والجماعات المحلية واهمها اقرار مشاركة المراة في المجالس النيابية,متخذين في ذلك كلا من الانتخابات التشريعية 2012م ورئاسيات2014م كصور لتجسيد الاصلاحات السياسة وتقييم ضمني لاهم نتائجها مقارنة مع الاصلاحات المبرمجة. ومدى مساهمتها في تحقيق الاستقرار و تطوير المرحلة الانتقالية التي بدات في 1989م , ووفقا للتحديات الجيواستراتجية للجزائر.

ولخصت الدراسة الى انه رغم كل الاصلاحات السياسية المتخذة في الجزائر ومختلف التعديلات التي مست الجانب التشريعي والتنفيذي والسياسي ككل وعلى الرغم من تكريس مشاركة المراة في المجالس المنتخبة كمظهر اخر تدعم به مختلف الاجناس للمشاركة السياسية ,الا انها تبقى ضرفية و شكلية.لذا لخصنا مجموعة من الحلول التي تساعد على تفعيل هذه الاصلاحات لان في النهاية تجاهلها او تجنبها يعتبر ازدياد سوءوتدهور الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية.